الحدث

تفجير أجهزة حزب الله

يوم ثانٍ من أخطر حرب إسرائيلية

الحدث

لليوم الثاني على التوالي من أخطر حرب إسرائيلية على لبنان، فجّر الاحتلال أجهزة اتصالات لاسلكية في عدد كبير من المناطق اللبنانية، وهو ما وضعه مصدران تحدثا لموقع أكسيوس في إطار «الموجة الثانية من العملية الاستخباراتية التي بدأت أمس الأول»، موضحين أن هذه الأجهزة كانت جزءاً من نظام الاتصالات الطارئة لحزب الله لاستخدامها أثناء الحرب مع إسرائيل. ويأتي الهجوم الجديد قبل كلمة للأمين العام للحزب حسن نصرالله، ومع تعزيز الاحتلال قواته على الحدود اللبنانية

بيروت ـ **رينا الجمال**
حيفا ـ **نايف زيداني**

انتقلت الحرب بين حزب الله وإسرائيل إلى مرحلة جديدة، مع تفجير الاحتلال، لليوم الثاني على التوالي، أجهزة اتصالات لاسلكية في عدد من المناطق اللبنانية، وذلك بعد ساعات من تفجير أجهزة «بيجر» يحملها عناصر حزب الله في لبنان وسورية، وذلك بعد ساعات من تهديد حزب الله، الذي سيتحدث أمينه العام حسن نصر الله اليوم الخميس، الاحتلال بـ«حساب صعب»، فيما نقل الاحتلال الفرقة 98، وهي جزء من تشكيل الكوماندوز، توقّفت عن القتال في خانيونس في قطاع غزة قبل ثلاثة أسابيع، إلى شمال فلسطين المحتلة.

وفي أخطر حرب إسرائيلية على شبكة اتصالات حزب الله، وقعت أمس الأربعاء، ولليوم الثاني على التوالي، انفجارات في عدد كبير من المناطق اللبنانية، فيما أشارت وسائل إعلام تابعة للحزب إلى أن الأجهزة اللاسلكية انفجرت في أيدي حامليها في الطرقات وفي المنازل في الضاحية الجنوبية لبيروت ومناطق في الجنوب والبقاع. وكشف مصدر أمني لـ«العربي الجديد»، أن المعطيات الأولية تشير إلى أن الأجهزة اللاسلكية هي محمولة وليست مرتبطة بشبكة «بيجر»، التي انفجرت أول من أمس، فيما قال مصدر أمني لوكالة رويترز إن حزب الله اشترى أجهزة اللاسلكي المحمولة قبل 5 أشهر في وقت شرائه أجهزة «بيجر» تقريبا. وأفادت وزارة الصحة اللبنانية بسقوط 9 شهداء و300 جريح بالانفجارات التي وقعت أمس الأربعاء. ونقل موقع أكسيوس عن مصدرين قولهما إن «إسرائيل فجّرت آلاف أجهزة اتصال توكي ووكي يستخدمها عناصر حزب الله في لبنان». وقالا: «قامت إسرائيل بتفجير آلاف أجهزة الاتصال اللاسلكي التي يستخدمها أعضاء حزب الله كجزء من الموجة الثانية من العملية الاستخباراتية التي بدأت أمس (الأول)». وأضافا أن «الأجهزة التي تم تفخيخها مسبقاً من قبل أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية ثم تسليمها إلى حزب الله كانت جزءاً من نظام الاتصالات الطارئة للحزب والذي كان من المفترض استخدامه أثناء الحرب مع إسرائيل». واعتبر وزير الخارجية اللبناني عبد الله بوحبيب، حذر، في اتصال هاتفي بيوريل، من خطورة التصعيد وجر المنطقة إلى حافة الهاوية. ووفقاً لبيان عن الخارجية اللبنانية، فقد بوريل بالدعوة إلى مشاورات أوروبية لدراسة ما يمكن اتخاذه من خطوات ومواقف تساهم في لجم التصعيد، وخطر الحرب الموسعة. وقال بوريل، في بيان: «لا يسعني سوى أن أدين هذه الهجمات التي تعرض الأمن والاستقرار في لبنان للخطر، وتفاقم خطر التصعيد في المنطقة». وأضاف: «حتى لو أن هذه الهجمات تبدو محددة الهدف، فهي الحقت أضراراً جانبية بالغة وعشوائية بالمدنيين، بما في ذلك أطفال» هم بين الضحايا، معرباً عن «قلق شديد» حيال الوضع في لبنان. وأكد أن «الاتحاد الأوروبي يدعو جميع الأطراف المعنية إلى تفادي حرب شاملة ستترتب عليها عواقب على المنطقة بأكملها وأبعد من ذلك».

وكانت حركة حماس دانت، في بيان مساء أول من أمس الثلاثاء، انفجارات أجهزة البيجر وقالت: «نثمن جهاد ونضحيات إخواننا في حزب الله، وتصميمهم على مواصلة دعم ومساندة شعبنا الفلسطيني في غزة، ونعرب عن تضامننا الكامل مع الشعب اللبناني وإخواننا في حزب الله، ونقدم تعازينا القلبية لأسر الضحايا».

(العربي الجديد، فرانس برس)

اعتراض مسيّرتين

أعلن حزب الله، في بيان، أنه «رداً على اعتداءات العدو على القرى الجنوبية خصوصاً في بلدتي مجدل سلم وبليدا، قصف مرابض مدفعية العدو الإسرائيلي في نافيه ريف بصلية من الصواريخ»، في المقابل، أعلن جيش الاحتلال الإسرائيلي، أمس الأربعاء، أنه اعترض مسيّرتين أقلعتا من جهة لبنان والعراق. وأوضح، في بيان، أنه «اعترض مسيّرة أطلقت من لبنان فوق البحر المتوسط، وتم اعتراض مسيّرة أخرى أطلقت من العراق بواسطة مقاتلات الجيش».

خلال إطفاء حريق جراء انفجار جهاز لاسلكي في صيدا أمس
(محمود الزيات/فرانس برس)

«أكسيوس»: التفجير جزء من الموجة الثانية من العملية

حزب الله: إسناد غزة منفصل عن حساب مجزرة الثلاثاء

في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن «هناك استنفاراً كاملاً واتصالات على أعلى المستويات لمناقشة العدوان الخطير على لبنان، إذ على المجتمع الدولي والأممي أن يتحرك فوراً وبشكل جدّي للوقوف بوجه الإجرام الإسرائيلي وتماديه في الاعتداءات التي يريد من خلالها جرّ لبنان إلى الحرب». وأضاف أن «الاتصالات تتطرق أيضاً إلى المساعدات التي تنوي بعض الدول تقديمها للبنان، خصوصاً الطبية منها، في ظلّ الأعداد الكبيرة من الجرحى، كما أن هناك رسائل وصلت تفيد بخطورة ما يحصل وضرورة التحلّي بالهدوء لمنع تفلّت الأمور وتفجّرها».

وفي السياق، قالت أوساط حكومية لبنانية، لـ«العربي الجديد»، إنّ «هناك رفعاً لحالة الجهوزية وتكثيفاً للاجتماعات في حال تطور العمليات العسكرية، خصوصاً لجهة استيعاب أعداد أكبر من النازحين». ولفتت المصادر إلى أن «المخزون الغذائي كافٍ ومؤمّن لأكثر من 3 أشهر». وأعلن وزير الصحة اللبناني فراس الأبيض، في مؤتمر صحافي، أنّ عدد شهداء تفجيرات أول من أمس ارتفع إلى 12، بينهم طفلان، وعدة عاملين في القطاع الصحي، أما حصيلة الجرحى فقد تراوحت بين 2750 و2800 جريح.

وأفاد موقع والاه العبري، أمس الأربعاء، نقلاً عن ثلاثة مسؤولين أميركيين كبار لم يسمّهم بأنّ إسرائيل قررت، الثلاثاء الماضي، تفعيل أجهزة «بيجر» التي حملها عناصر من حزب الله في لبنان وسورية خشية أن يتمكن الحزب في الفترة القريبة المقبلة من اكتشاف الثغرة الأمنية في أجهزة الاتصال. وقال مسؤول أميركي رفيع لم يسمه الموقع، واصفاً الأسباب التي قدمتها إسرائيل للولايات المتحدة في ما يتعلّق بتوقيت الهجوم: «وصلت إسرائيل إلى نقطة، إما أن تستخدم فيها أجهزة بيجر المفخخة وإما أن تفقدها». ونقل الموقع عن مسؤول إسرائيلي سابق لم يسمّه قوله إنّ أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية خططت لاستخدام أجهزة بيجر المفخخة التي تمكّنت من «زرعها» لدى عناصر حزب الله، كضربة استباقية مفاجئة في حرب شاملة، من أجل شلّ التنظيم بشكل مؤقت، ما سيمنح إسرائيل أفضلية كبيرة في الهجوم. وأول من أمس الثلاثاء قبل عدة دقائق من بدء أجهزة الاتصال بالانفجار، اتصل غالانت بوزير الدفاع الأميركي لويد أوستن. وقال مسؤول أميركي، لموقع والاه، إنّ غالانت أبلغ نظيره الأميركي أن إسرائيل ستنفذ عملية ما في لبنان قريباً، لكنه رفض تقديم تفاصيل محددة حول الهدف أو طبيعة العملية.

إلى ذلك، سارعت الإدارة الأميركية للنأي بنفسها عن عملية تفجير «بيجر». وقال مصدر دبلوماسي في السفارة الأميركية في بيروت لـ«العربي الجديد»، إن الولايات المتحدة تنظر بقلق شديد إلى التطورات الخطيرة وتشدد على ضرورة التهدئة، لافتاً إلى أن الحل الدبلوماسي للتهدئة ووقف إطلاق النار لا يزال ممكناً، وهو المسار الوحيد لوضع حدّ للتوترات. ونفى وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، خلال مؤتمر صحافي مع نظيره المصري بدر عبد العاطي في القاهرة، معرفة الولايات المتحدة أو تورطها في تفجير أجهزة الاتصال في لبنان، معتبراً أنه من الضروري أن يتجنب الجميع اتخاذ خطوات من شأنها تصعيد الصراع. وأضاف: «لا أستطيع التحدث عن تأثير انفجارات لبنان على جماعة حزب الله وعملياتها». واعتبر عبد العاطي، من جهته، أن أي تصعيد بما في ذلك تفجيرات لبنان يؤخر ويضع عقبات أمام اتفاق وقف إطلاق النار في غزة.

في غضون ذلك، أفادت وسائل إعلام عبرية، أمس الأربعاء، بأن الفرقة 98 في جيش الاحتلال، وهي جزء من تشكيل الكوماندوز، توقّفت عن القتال في خانيونس في قطاع غزة، قبل ثلاثة أسابيع، وبدأت التحرك شمالاً نحو الحدود في ظل التصعيد الحاصل مع حزب الله. وستنتقل الفرقة من مسؤولية القيادة الجنوبية إلى مسؤولية القيادة الشمالية. وتضم الفرقة اللواء المدرع السابع، ولواء المظليين، ولواء الكوماندوز. وقالت إذاعة جيش الاحتلال، إنه في ظل حالة التأهب القصوى في الشمال، قرر الجيش نقل الفرقة 98 التي تعتبر من فرق النخبة إلى الجبهة الشمالية. وقال قائد المنطقة الشمالية الجنرال أوري غوردين، في فيديو نشره الاحتلال، إن «التزام القادة والقوات هنا كامل، وعلى أهبة الاستعداد الكامل لتنفيذ أي مهمة تكلف بها». وأضاف، أثناء تفقده تمرين اللواء 179: «لا تزال قوات الجيش الإسرائيلي في المنطقة الشمالية مستمرة في العمليات الهجومية والدفاعية. تم خلال هذا الأسبوع إنجاز تمرينين لقوات اللواء 179 واللواء 769 لرفع الجاهزية القتالية لسيناريو القتال في الجبهة الشمالية. تدربت القوات على سيناريوهات تحاكي المناورة البرية في منطقة معادية وسيناريوهات إخلاء الجرحى من أرض المعركة تحت النيران وعمل مقرات القيادة المختلفة والدفاع عن الجبهة الشمالية». وتابع: «مهمتنا واضحة، مصممون على تغيير الواقع الأمني في أسرع وقت ممكن. التزام القادة والقوات هنا كامل، وعلى أهبة الاستعداد الكامل لتنفيذ أي مهمة تكلف بها».

مدروساً على غرار ما حصل بعد استهداف شكر: «الكلام كله سيقوله الأمين العام للحزب الخميس، والقصاص طبعاً سيكون عادلاً، نحن قلنا وكررنا أننا لا نريد الحرب ولا نزال نستبعد هذا السيناريو رغم إصرار العدو على جرّنا إليه، لكننا على أتم الجهوزية له». وأشار مصدر مقرّب من رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية نجيب ميقاتي، يوم الثلاثاء (الماضي) التي ارتكبها بحق شعبنا وأهلنا ومجاهدينا في لبنان، فهذا حساب آخر وآتٍ إن شاء الله».

وفي هذا الإطار، قال مصدر نيابي في حزب الله، لـ«العربي الجديد»، إن «تحقيقات واسعة فُتحت لمعرفة كيفية حصول التفجيرات والخرق الذي طاول الأجهزة، حيث إن الشحنة كانت جديدة، واستوردت قبل أشهر قليلة»، لافتاً إلى أنّ «الحزب لديه الكثير من الأجهزة، ولم تنفجر كلها». وأشار إلى أن «هناك روايات كثيرة تخرج في الإعلام تتحدث عن تفاصيل الهجوم وكيفية تنفيذه، ولكن هناك معلومات ليست كلها دقيقة، والتحقيقات التي يقوم بها الحزب ستكشف ما حصل، لكن كما قال الحزب في البيان فإن إسرائيل تقف خلف الهجوم وستنال العقاب المناسب». وأضاف المصدر حول ما إذا كان الردّ سيكون الإسناد لغزة التي بدأها في 8 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. وقال إن «المقاومة الإسلامية في لبنان ستواصل اليوم كما في كل الأيام الماضية عملياتها المباركة لإسناد غزة وأهلها ومقاومتها، وللدفاع عن لبنان وشعبه وسيادته»، مضيفاً أن «هذا المسار متواصل ومنفصل عن الحساب العسير الذي يجب أن ينتظره العدو المجرم على مجزرته يوم الثلاثاء (الماضي) التي ارتكبها بحق شعبنا وأهلنا ومجاهدينا في لبنان، فهذا حساب آخر وآتٍ إن شاء الله».

عادت الآن إلى حزب الله على غرار ما حصل عند اغتيال القيادي فيه فؤاد شكر، وسط ترقب للردّ، وهو من المتوقع أن يعلنه نصر الله، اليوم الخميس، خلال إطلالته للحديث عن آخر التطورات، علماً أنّ الحزب أصبح أمام تحدٍ أكبر اليوم، خصوصاً ضمن بيئته التي تنتظر أن يكون «القصاص قاسياً» بالنظر إلى حجم العدوان. وبينما التزمت إسرائيل الصمت حيال الهجمات، أكد حزب الله، في بيان أمس الأربعاء، أنه سيرد على العدوان الإسرائيلي، معلناً فصل الأمر عن عمليات

محاولة اغتيال يعالون

ادعى جهاز الشاباك وشرطة الاحتلال، أمس الأربعاء، أن العبوة الناسفة التي انفجرت في منتزه نهر العوجا (اليركون وقف التسعية الإسرائيلية) في تل أبيب في سبتمبر/ أيلول 2023، وتتهم إسرائيل «حزب الله» اللبناني بها، كانت تهدف لاغتيال وزير الأمن سابقاً موشيه يعالون. وجاء الكشف بعد تقديم لوائح اتهام ضد ثمانية أشخاص اتّهموا بمساعدة «جهات معادية». وادعى موقع «والاه» أن الموقوفين من فلسطينيي 48.

مباحثات بين غروندبرغ ومسؤولين إيرانيين

شدّد المبعوث الأممي إلى اليمن، هانس غروندبرغ (الصورة)، خلال لقائه مع مسؤولين إيرانيين، على أهمية الجهود المشتركة لتجاوز تحديات النزاع في الشرق الأوسط، وفق بيان صدر عن مكتبه، أمس الأربعاء، في ختام زيارة أجراها إلى إيران. وذكر البيان أن غروندبرغ أجرى محادثات مع وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي ومسؤولين إيرانيين وعدد من الدبلوماسيين، لافتاً إلى تسليط المبعوث الأممي الضوء على عدد من «القضايا الملحّة»، بما في ذلك التطورات الإقليمية في الشرق الأوسط. كما أعرب غروندبرغ عن «تطلعاته لتعزيز التعاون الإقليمي لدعم الجهود الرامية إلى تحقيق حل سلمي للنزاع في اليمن» بين الحكومة المعترف بها دولياً وجماعة الحوثيين منذ نحو 10 سنوات. وتناول غروندبرغ خلال اللقاءات، التصعيد الأخير في البحر الأحمر، مشيراً إلى «المخاوف الأمنية الأوسع وما قد ينجم عن ذلك من تداعيات تزيد من زعزعة الاستقرار في المنطقة».

(الأناضول)

الجيش الأميركي يقر بإسقاط الحوثيين مسيّرة

قال الجيش الأميركي، أمس الأربعاء، إن الحوثيين في اليمن أسقطوا أول طائرة مسيّرة من طراز «ريبر» في 10 سبتمبر/ أيلول، ومسيّرة ثانية من الطراز نفسه، يوم الاثنين الماضي، وذلك بعدما نشرت الجماعة، الاثنين، مقطعاً مصوراً لإسقاط الطائرة الثانية، قائلة إنها مسيّرة من طراز «أم كيه 9 ريبر»، وذلك بصاروخ أرض جو محلي الصنع، في محافظة ذمار اليمنية. فيما أظهر مقطع مصور تم تداوله على الإنترنت، بعد ذلك، الحطام المشتعل على الأرض في المحافظة. وفي السياق، قال الجنرال بات رايدر، المسؤول الصحافي بوزارة الدفاع الأميركية (بنتاغون)، إن السلطات الأميركية تواصل التحقيق في إسقاط الطائرة يوم الاثنين، لكنه رفض الخوض في التفاصيل. وأضاف، أول من أمس الثلاثاء، أن ادعاء الحوثيين بإسقاطهم 10 طائرات «ريبر» منذ بدء هجماتهم في نوفمبر/ تشرين الثاني على خلفية الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، «ليس دقيقاً». وأضاف أنه «لأسباب أمنية تتعلق بالعمليات، لن أتمكن من تقديم إحصاء محدد».

(أسوشييتد برس)

أمير قطر يجري مباحثات مع رئيس الوزراء الكندي

بحث أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمس الأربعاء، مع رئيس الوزراء الكندي جاستن ترودو، في مقر مجلس العموم بالعاصمة الكندية أوتاوا، العلاقات الثنائية بين البلدين، لا سيما في مجالات الاستثمار والاقتصاد والتعاون الدولي، إضافة إلى الأوضاع في قطاع غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة. كما بحث الطرفان المستجدات الإقليمية والدولية وعددا من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، وفق بيان الديوان الأميري القطري. فيما أكد أمير دولة قطر، تطلعه للعمل مع رئيس الوزراء الكندي، لدفع التعاون الثنائي في شتى المجالات، وبما يسهم في تعزيز الاستقرار والسلام في المنطقة والعالم. وغادر الأمير تميم بن حمد آل ثاني، أمس، كندا، بعد زيارة رسمية.

(العربي الجديد)

للحديث تتمة...

حوار ليبي لتجديد شرعية التدخل الخارجي

اسامة علي

لا تقر الأمم المتحدة بفشلها في إدارة الأزمات فقط، فضلاً عن مساهمتها في تعميقها وصنعها في مناطق النزاع حول العالم، بل ترفع في حراكاتها وأنشطتها شعار «المساعي الحميدة» الفضفاض، الذي يعني في أدبياتها توسط طرف ثالث بين طرفين متنازعين لتسهيل اتصالهما، على الرغم من وجود أطراف دولية متداخلة تقف على ظلّ أنشطتها ولا يمكنها إخفاء ذلك.

هذا تماماً ما حدث في ليبيا منذ أن تمّ تدويل قضية البلاد بالقرار الأممي الخاص بحماية المدنيين عام 2011. إذ أصبحت بعثة الأمم المتحدة في ليبيا هي القائد الممسك بأطراف كل الأزمة، خصوصاً من خلال تلك الوثائق الدستورية التي يشرعنها مجلس الأمن بقراراته تحت مسمى الاتفاقيات التي تفرزها الحوارات الأممية بين أطراف الصراع المحلي.

يدور هذه الأيام حديث متزايد عن رغبة أممية في التحضير لحوار سياسي ليبي جديد، بل هو ما صرحت به القائمة بأعمال رئيس البعثة الأممية في ليبيا ستيفاني خوري، خلال إحاطتها أمام مجلس الأمن في أغسطس/ آب الماضي، عندما أكدت ذهاب الأوضاع في ليبيا إلى حالة انهيار جديد، وعليه يتوجب «إجراء محادثات لوضع مجموعة من تدابير بناء الثقة بين جميع الأطراف لإنهاء الإجراءات أحادية الجانب وخلق بيئة أكثر ملاءمة لاستئناف العملية السياسية». في كل مرة يطلق فيها حوار سياسي، تضع الأمم المتحدة اللائمة على أطراف الصراع الليبي. والآن، وهي في طور الإعداد لحوار سياسي جديد، تستخدم خوري توصيف «القرارات الأحادية» لإلقاء الفشل على المتصارعين المحليين، من دون أن تفسّر ما معنى هذه القرارات الأحادية، وكيف للأطراف أن تصدرها متساندة فيها إلى الاتفاقيات السياسية التي رعتها الأمم المتحدة. لا شك في أن أطراف الصراع الليبي مسؤولون عن انجراف وضع البلاد نحو الهاوية، لكن تاريخ البعثات الأممية حول العالم لا يخبر سوى أنها على الدوام تمثل مصالح المتدخلين الدوليين. في المرحلة الليبية الجديدة، باتت الحاجة ملحّة لاستئناف العملية السياسية، من أجل تجديد شرعية التدخل الدولي. كان من المفترض أن تصرح خوري ببطلان قرارات جميع الأطراف المتصارعين، لكنها تعلم أنهم جميعاً يرتكزون على بنود ونصوص في الاتفاقيات السياسية، ولذا وصفها بـ«الأحادية»، بحمل اعترافاً ضمنياً مقرراً فيه ترك تلك الفراغات ليستند إليها كل طرف بمفرده.

رصد

دعوات للتحقيق وتحذير من انفجار الوضع

توالت المواقف الدولية الداعمة للبنان والمحذرة من انفجار الوضع في المنطقة، جراء تفجيرات البيجر، أول من أمس، والتي أدت إلى استشهاد وإصابة المئات. وتلقى رئيس حكومة تصريف الأعمال في لبنان نجيب ميقاتي اتصالات من قادة عدد من الدول، الذين عبروا عن تضامنهم مع لبنان في هذه المحنة التي يمر بها لبنان. من جهته، أكد ميقاتي أنّ «لبنان يقدّر للعراق وقوفه المستمر إلى جانبه»، كما شكره على إيفاد طاقم طبي وإرسال شحنة مساعدات طبية إلى لبنان صباح اليوم لدعم جهود الإغاثة. وشدد مفوض الأمم المتّحدة السامي لحقوق الإنسان فولكر تورك، في بيان، على أنّه «يجب محاسبة» المسؤولين عن تفجير أجهزة الاتصال في لبنان. وقال إن «الاستهداف المتزامن لآلاف الأفراد سواء كانوا مدنيين أو أعضاء في جماعات مسلحة دون معرفة من كان بحوزته الأجهزة المستهدفة وموقعها ومحيطها وقت الهجوم ينتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان والحد الذي ينطبق عليه القانون الإنساني الدولي».

وأكد الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان، تعليقاً على تفجير أجهزة البيجر في لبنان، أن هذا الحادث «مدعاة عار» لدول الغربية وخاصة الأميركيين الذين قال إنهم «لم يتورعوا عن تحقيق أهدافهم اللاإنسانية»، مضيفاً أن «استخدام الأدوات التي اخترعت من أجل زيادة رفاه البشر لأغراض الاغتيال دليل على سقوط البشرية وهيمنة النزعة الإجرامية». واعتبر أن العملية الإسرائيلية «كشفت مرة أخرى أن الدول الغربية وأميركا لا تسعى لوقف إطلاق النار وإن ادعت ذلك في العلن وهي عملياً تدعم الجرائم والاغتيالات العمياء للكيان الصهيوني». وأكد المتحدث باسم وزارة الخارجية ناصر كنعاني، في بيان، «إدانة العمل الإرهابي للكيان الصهيوني، بوصفه مثالاً على مذبحة»، وقال إن «مواجهة الأعمال الإرهابية ضد الكيان (الصهيوني) والتهديدات الناجمة عنها ضرورة وإلحاحة». وأضاف: «من الضروري أن يتحرك المجتمع الدولي بسرعة لمواجهة إفلات السلطات الصهيونية المجرمة من العقاب». ومن بين الجرحى السفير الإيراني في لبنان مجتبى أماني، الذي قالت وسائل إعلام إيرانية إنه أصيب «في اليد والوجه». وأكدت السفارة الإيرانية في بيروت، في بيان: «تضامنها الكامل مع الحكومة والشعب والمقاومة في لبنان إزاء هذا الإرهاب الغادر الذي يرقى إلى جريمة حرب، والذي لا يمكن فصله عن مسلسل الإبادة الجماعية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، والجنون الإسرائيلي المتفلت من كل عقال والذي يهدّد أمن واستقرار المنطقة».

بزشكيان: العملية الإسرائيلية كشفت دعم الغرب للكيان الصهيوني

وأعرب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، خلال اتصال هاتفي مع ميقاتي، أمس الأربعاء، عن حزنه إزاء الهجوم الذي وقع في لبنان. وحذر، بحسب وكالة الأناضول، من خطورة مساعي إسرائيل لتوسيع الصراعات بالمنطقة. وحذر الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، في بيان، «من مغبة هذا التصعيد الخطير ضد لبنان وشعبه، والذي يتزامن مع تصريحات مشهورة تستدعي في إطلاقها قيادات إسرائيلية ترغب في توسيع نطاق الحرب على الجبهة مع جنوب لبنان، بما ينذر بانفجار الوضع الإقليمي بشكل خطير».

من جهتها، قالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، في بيان: «نعد ما حدث بمثابة عمل آخر من أعمال الحرب الشاملة ضد لبنان، وهو ما الحق الضرر بآلاف الأبرياء». وأضافت: «يبدو أن مدبري هذا الهجوم عالي التقنية سعوا عمداً إلى إثارة مواجهة مسلحة واسعة النطاق من أجل إشعال حرب كبرى في الشرق الأوسط». وحذر الكرملين من أن الهجوم قد يشعل صراعاً إقليمياً أوسع نطاقاً، طالباً تحديد المسؤول عنه. وقال المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف للصحافيين: «ما حدث، مهما كان، يؤدي بالتأكيد إلى تصعيد التوتر. الوضع متفجر في المنطقة (الشرق الأوسط) نفسها، ومن المؤكد أن واقعة مثل هذه، كل واقعة من هذا النوع، قد تدفع الوضع للخروج عن السيطرة». وأضاف: «بالطبع، نرى ضرورة لإجراء تحقيق شامل في هذا الحادث، وتحديد أسبابه وملابساته والمسؤول عن هذه الانفجارات الجماعية لأجهزة الاتصالات». وتابع أن نتائج مثل هذا التحقيق ستتيح للمتخصصين فرصة درء خطر حدوث شيء مماثل في روسيا أو في أي مكان آخر.

وكان وزير الخارجية اللبناني عبدالله بوحبيب، حذر، في اتصال هاتفي بيوريل، من خطورة التصعيد وجر المنطقة إلى حافة الهاوية. ووفقاً لبيان عن الخارجية اللبنانية، فقد بوريل بالدعوة إلى مشاورات أوروبية لدراسة ما يمكن اتخاذه من خطوات ومواقف تساهم في لجم التصعيد، وخطر الحرب الموسعة. وقال بوريل، في بيان: «لا يسعني سوى أن أدين هذه الهجمات التي تعرض الأمن والاستقرار في لبنان للخطر، وتفاقم خطر التصعيد في المنطقة». وأضاف: «حتى لو أن هذه الهجمات تبدو محددة الهدف، فهي ألحقت أضراراً جانبية بالغة وعشوائية بالمدنيين، بما في ذلك أطفال» هم بين الضحايا، معرباً عن «قلق شديد» حيال الوضع في لبنان. وأكد أن «الاتحاد الأوروبي يدعو جميع الأطراف المعنية إلى تفادي حرب شاملة ستترتب عليها عواقب على المنطقة بأكملها وأبعد من ذلك».

وكانت حركة حماس دانت، في بيان مساء أول من أمس الثلاثاء، انفجارات أجهزة البيجر وقالت: «نثمن جهاد ونضحيات إخواننا في حزب الله، وتصميمهم على مواصلة دعم ومساندة شعبنا الفلسطيني في غزة، ونعرب عن تضامننا الكامل مع الشعب اللبناني وإخواننا في حزب الله، ونقدم تعازينا القلبية لأسر الضحايا».

(العربي الجديد، فرانس برس)

تقرير

لبنان: تضافر وطني للتبرع بالدم

بيروت ـ **صفاء عنّاد**

يعيد مشهد الجرحى والمستشفيات المكتظة في لبنان، بعد انفجار أجهزة «بيجر» في أيدي عناصر من حزب الله، في هجوم غير مسبوق في مناطق مختلفة، أمس الأول الثلاثاء، المشهد الذي أعقب انفجار مرفأ بيروت عام 2020. امتلأت ممرات المستشفيات بالجرحى، فيما استجابت فرق الإسعاف الصحية التابعة للصليب الأحمر اللبناني وكشافة الرسالة الإسلامية (جهاز دفاع مدني) والهيئة الصحية الإسلامية لنداءات المصابين. وتوزّع الجرحى على المستشفيات في بيروت والجنوب والبقاع. وانتشرت على وسائل التواصل الاجتماعي نداءات للتبرع بالدم. وكثرت المبادرات الفردية والجماعية في المناطق اللبنانية، وانشئت خيام للتبرع بالدم في منطقة الضاحية الجنوبية لبيروت، وفي منطقة طريق الجديدة في بيروت. واحتشد عدد كبير من المواطنين أمام مستشفى المقاصد للتبرع، بعدما انتشرت فيديوهات للمواطنين في طريق الجديدة تُطالب بوضع الخلاف السياسي جانباً والاستعداد لمساندة الجرحى، وهو ما يتكرر على مستشفيات عدة في طرابلس وصيدا وصور.

وعلى الرغم من الانقسام السياسي والسجالات على مواقع التواصل الاجتماعي، لبّى اللبنانيون النداءات للتبرع بالدم، وتضافرت الجهود لتأمين مراكز للتبرع ونقل وحدات الدم إلى المستشفيات أو بنك الدم لدى الصليب الأحمر اللبناني. وانشأ شبان من الضاحية الجنوبية خيمة لتأمين وحدات الدم من المتبرعين وتوزيعها على المستشفيات. كما أقيمت خيمة على أوتوستراد هادي نصر الله في الضاحية الجنوبية أشرف عليها ممرضون ومسعفون، وتوافد إليها المواطنون للتبرع بالدم. وعمد الشاب أحمد جابر إلى التبرع بالدم في أحد مستشفيات الضاحية الجنوبية، التي كانت تعج بالمتبرعين ولم تعد قادرة على استيعاب المتبرعين. وقال جابر لـ«العربي الجديد»، إن «الأمر إنساني، ولا يمكننا الوقوف متفرجين أمام مشاهد الجرحى. كان هناك اندفاع لتأمين فئات الدم اللازمة»، واستغل صفحته الشخصية على موقع «إنستغرام» للمناشدة بالتبرع بالدم، مشيراً إلى أن التفاعل كان كبيراً. وكانت سيارات الإسعاف حاضرة في الجنوب والبقاع وبيروت لنقل المصابين وتوزيعهم على المستشفيات. وقال مفوض الدفاع المدني المركزي في كشافة الرسالة الإسلامية ربيع عيسى، في حديث لـ«العربي الجديد»، إنه «كانت هناك جهوزية للكوادر الإسعافية للتعامل مع الحدث. لم نستوعب العدد الهائل للمتبرعين بالدم، وقمنا بتوجيههم إلى المستشفيات التي تستقبل الإصابات الحرجة. أنشأنا مستشفيين ميدانيين في مدينتي صور وقانا (جنوب لبنان) لمعالجة الحالات التي لا تستدعي دخولاً إلى المستشفى». ولدى سؤاله عن حالات الإرباك الناتجة عن العدد الكبير من المتبرعين التي ربما أعاقت عمل الفرق الإغاثية، أوضح عيسى أن «ما حصل هو أخف وطأة من التعامل مع تجمهر المواطنين لدى حدوث غارات وانفجارات. استخدم الدفاع المدني 380 سيارة إسعاف، وعالج 970 حالة طارئة في مستشفيين ميدانيين».

من جهته، قال الصليب الأحمر اللبناني إنه «نقل 150 وحدة دم إلى المستشفيات، وفتح جميع مراكز التبرع بالدم وتلك التي شهدت زحمة خانقة وأعداداً كبيرة من المواطنين». وأشار الصليب الأحمر إلى أن «جهوزيته كانت عالية نظراً إلى الحوادث المماثلة التي تعرض لها لبنان، لا سيما خلال انفجار العدد الهائل للمتبرعين بالدم، وقمنا بتوزيعهم على المستشفيات التي تستقبل الإصابات الحرجة من مستشفيات، ومن نقل بعض الحالات الحرجة من مستشفى إلى آخر. وهناك 177 سيارة إسعاف موضوعة ميدانياً بالتصرف لمزيد من المهام».

من حملات التبرع بالدم في ضاحية بيروت الجنوبية (محمد سلمان)

بدوره، قال مسؤول الدفاع المدني في الهيئة الصحية الإسلامية في جنوب لبنان عبد النور الدين، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «ما حصل حدث استثنائي استدعى تضافر الجهود بين الطواقم الصحية على الأرض. وعلى الرغم من الحدث الكبير، كان هناك تعاون ميداني لتنسيق المهام ومعالجة المصابين».

صودف وجود الشاب الجنوبي عبد الله سعادة، الناشط على مواقع التواصل الاجتماعي، في مستشفى النبطية الحكومي حين بدأ الأخير في استقبال الجرحى، وكان أحد أوائل المتبرعين بالدم مع صديق له في المستشفى، وراح يحث الناس عبر صفحاته على مواقع التواصل الاجتماعي على التبرع بالدم في كافة المناطق. وأخذ على عاتقه تنظيم المتبرعين وتأمين بعض المشروبات لهم ومساعدة الطواقم الطبية. وقال سعادة لـ«العربي الجديد»، إن ما حصل «يعكس مشهداً إنسانياً لافتاً تجلى في معظم المستشفيات». تلقى سعادة اتصالات من مواطنين من شمال لبنان يسألون عن مراكز للتبرع في طرابلس (شمال)، فأرشدهم إليها. وكان المشهد مماثلاً في طرابلس. وقال عبد الرحمن بوشيه لـ«العربي الجديد»، إن «ما حصل هو تكاتف وطني كبير، وهذا أمر طبيعي وإنساني حين يتوجب علينا تقديم المساعدة. طرابلس استقبلت المتبرعين في مستشفى هيكل، وساهم المؤثرون على وسائل التواصل الاجتماعي في إطلاق النداءات للتبرع بالدم، وسط شجب لما قام به العدو الإسرائيلي بحق اللبنانيين».

الحدث

على الرغم من إعلانات الاحتلال المتكررة عن القضاء على كتائب عديدة للمقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، لا يزال يتلقى خسائر كبيرة وآخرها سقوط أربعة جنود له قتلى في رفح جنوبي القطاع، بما يؤكد أن الأمر لم يستتبّ له في غزة كما يحاول أن يدّعي. يتوازى ذلك مع استمرار عرقلة الاحتلال اتفاق وقف إطلاق النار، فيما يزداد الحديث عن الدفع باتجاه اعتماد «خطة الجنرالات» التي تسعى لفرض منطقة عسكرية في شمال القطاع وتفريغه من أهله الفلسطينيين

خسائر جديدة للاحتلال
رفح لا ترفع الراية البيضاء رغم تدميرها

غزة، القاهرة ـ **العربي الجديد**
حيفا ـ **نايف زيداني**

لا يتوانى الجيش الإسرائيلي في كل فترة عن إعلان «القضاء» على وحدات المقاومة الفلسطينية، ولا سيما «كتائب القسام»، في مناطق مختلفة من قطاع غزة، لتعود المقاومة وتوجه ضربات قاسية لقوات الاحتلال، كما حصل أمس الأول الثلاثاء في رفح جنوبي غزة، حيث سقط أربعة قتلى للجيش الإسرائيلي في تفجير مبنى، لتكون أكبر حصيلة ضحايا للاحتلال منذ أشهر، وتؤكد من جديد فشل استراتيجية الاحتلال في غزة وأن المقاومة لا تزال تملك القدرة على التحرك. يتوازى ذلك مع مواصلة عرقلة الحكومة الإسرائيلية اتفاق وقف إطلاق النار في القطاع، خصوصاً مع استمرار الخلافات حول نقاط أساسية، ولا سيما حول محور صلاح الدين (فيلادلفي) الحدودي بين غزة ومصر.

وأعلن الجيش الإسرائيلي، أمس الأربعاء، مقتل أربعة جنود وإصابة آخرين جنوبي غزة يوم الثلاثاء. وقال الجيش، في بيان: «في معركة بجنوب قطاع غزة قتل النقيب دانييل ميمون تواف (23 عاماً) نائب قائد السرية في كتيبة شاكيد بلواء جفعاتي، والرقيب أغام نعيم (20 عاماً) مسعفة بالكتيبة 52، والرقيب عميت بكري (21 عاماً) بكتيبة شاكيد، والرقيب دوتان شمعون (21 عاماً) بالكتيبة نفسها». وأضاف أنه في المعركة نفسها أصيب ضابط وجنديان بجروح خطيرة وجنديان بجروح متوسطة. ووفق هيئة البث الإسرائيلية (رسمية)، قتل الجنود وأصيبوا بانفجار عبوة ناسفة في مبنى بحي تل السلطان في رفح. وأوضحت أن «القوة العسكرية دخلت إلى المبنى ضمن عمليات مسح قامت بها في المكان، وبعد دخولها انفجر المبنى المفخخ». وأفادت بأن «أغام نعيم هي أول مجندة تسقط (تُقتل) في غزة أثناء نشاط عملياتي». كما أعلن الجيش الإسرائيلي إصابة ضابط في دورية جفعاتي بـ«جروح خطيرة» خلال معركة أخرى في جنوب قطاع غزة. وذكرت هيئة البث أن المعركة وقعت في رفح، حيث أطلق مقاتلون فلسطينيون قذيفة «آر بي جي» على سيارة تابعة لجنود الدورية، وطبقاً لمعطيات الجيش الإسرائيلي، قتل 713 جندياً وضابطاً منذ بداية الحرب في 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، بينهم 346 بالمعارك البرية التي بدأت في الـ27 من الشهر نفسه.

وجاء الحادث على الرغم من قيام الاحتلال بتفجير الاف المباني في القطاع، وهو ما واصله أمس، إذ نقلت وكالة الأناضول عن مصدر محلي بمدينة غزة أن «الجيش الإسرائيلي نفّذ أمس عمليات نسف مكثّفة لمبانٍ ومربعات سكنية في محيط مفترق دولة بحي الزيتون جنوب شرقي المدينة». كما نسف الجيش مباني سكنية في مدينة الزهراء جنوب غزة. وفي رفح، اشتعلت النيران في أماكن عدة من جراء نسف الجيش مباني سكنية وسط المدينة وغربها.

وأقر الاحتلال بتدمير نحو 96 ألف منزل لفلسطينيين في قطاع غزة بزعم أنها «كانت مفخخة». وقالت إذاعة الجيش إنه «تم تدمير 96 ألفاً في غزة منذ بدء العمليات، بينها نحو 14 ألفاً بمدينة رفح جنوب القطاع وحدها» بداعي أنها «أبنية مفخخة». وذكرت أن «المبنى الذي تم الاستيلاء عليه وانفجر في رفح الثلاثاء وأسفر عن مقتل أربعة جنود وجرح خمسة آخرين، هو واحد من الاف المباني التي فخختها حماس في رفح». ووفق إحصاءات المكتب الإعلامي الحكومي في غزة في 15 سبتمبر/ أيلول الحالي، دمر الجيش الإسرائيلي خلال الحرب على غزة 350 ألف منزل كلياً وجزئياً.

لا لإلغاء «وادي عربة»

قال وزير الخارجية الاردني ايمن الصفدي (الصورة) ان اسرائيل تدفع المنطقة كلها نحو الهاوية وحرب اقليمية، واصفا التصعيد الاسرائيلي بانه مستمر وخطير. واضاف الصفدي، خلال مؤتمر صحافي في عمّان امس: «لا نعتقد ان إلغاء اتفاقية السلام (وادي عربة) سيخدم الاردن وفلسطين، ونوظف اتفاقية السلام لحماية مصالح الاردن ولخدمة الشعب الفلسطيني، وان كل ما نعتقد انه يخدم هدفنا لوقف العدوان على غزة هو على الطاولة».

قوات إسرائيلية في رفح، 13 سبتمبر الحالي (شاروت (رويترز)/فرانس برس)

نفذ الاحتلال عمليات نسف مكثفة لمبانٍ ومربعات سكنية في غزة

عبد العاطي: مصر ترفض اي تعديلات على حدودها مع غزة

على مدى شهر ونصف الشهر. وأضاف في مؤتمر صحافي مع نظيره المصري بدر عبد العاطي في القاهرة انه تم التوافق على 15 بنداً من بين 18 في اتفاق وقف إطلاق النار المقترح لكن القضايا المتبقية تحتاج إلى حل. وشدد على أن وقف إطلاق النار في غزة هو أفضل وسيلة لمنع المزيد من التصعيد في الشرق الأوسط. وقال: «نعلم جميعاً أن وقف إطلاق النار هو أفضل فرصة للتصدي للأزمة الإنسانية في غزة ومعالجة المخاطر التي تهدد الاستقرار الإقليمي». من جهته، قال عبد العاطي إن مصر لن تقبل أي تعديلات على القواعد الموضوعة قبل 7 أكتوبر بشأن الأمن على حدودها مع غزة وتشغيل معبر رفح من الجانب الفلسطيني. وأضاف: «تؤكد مصر موقفها، وترفض أي وجود عسكري على الجانب الآخر من معبر رفح وممر صلاح الدين».

كما بحث الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، مع بلينكن، «كيفية تعزيز الجهود المشتركة، بين مصر والولايات المتحدة وقطر، للمضي قدماً في مفاوضات وقف إطلاق النار في غزة وتبادل الرهائن والمحتجزين، وتيسير إنفاذ المساعدات الإنسانية»، وفق المتحدث الرسمي باسم رئاسة المصرية أحمد فهمي، الذي أوضح في بيان أن السيسي «حرص على التشديد على أولوية التدخل الحاسم لإزالة العراقيل أمام إدخال كميات ضخمة من المساعدات إلى أهالي غزة، الذين يعانون من كارثة معيشية وصحية، بالإضافة إلى ضرورة وقف الانتهاكات الإسرائيلية في الضفة الغربية». وقال البيان إن اللقاء تطرق إلى «تطورات المشهد الإقليمي، حيث أكد السيسي رفض مصر محاولات تصعيد الصراع وتوسعة نطاقه إقليمياً»، مشيراً إلى «ضرورة تحلي جميع الأطراف بالمسؤولية».

«إن القرار الذي اتخذه الكابينت في الآونة الأخيرة، بشأن الوجود الدائم لجنودنا في محور فيلادلفي (صلاح الدين) يتطلب، في رأينا، تكملة استراتيجية بإجراء آخر، وذلك من خلال السيطرة على المساعدات الإنسانية التي توزّع اليوم من قبل حماس، شمال قطاع غزة إلى الجنوب (جنوب محور نيساريم ووادي غزة)، وتطويق المنطقة التي يتم إجلاء المواطنين منها وإعلانها منطقةً عسكرية مغلقة، ومنع الإمدادات عن المنطقة في المنطقة المُخلاة، بموازاة ممارسة ضغط على الطاولة للمساعدة في هزيمة حماس. ويدعم الخطة عدد من الجنرالات، منهم غيورا آيلاند، وغيرشون هكوهين، وإيال آيزنبرغ، وفي مزراحي. وتشمل الخطة عدة مراحل، منها إجلاء من تبقوا من السكان في شمال قطاع غزة إلى الجنوب (جنوب محور نيساريم ووادي غزة)، وتطويق المنطقة التي يتم إجلاء المواطنين منها وإعلانها منطقةً عسكرية مغلقة، ومنع الإمدادات عن المنطقة في المنطقة المُخلاة، بموازاة ممارسة ضغط عسكري مكثّف. وبعد تنفيذ الخطة في هذه المنطقة، يمكن التوجّه وتنفيذها في أجزاء أخرى من القطاع»، وقال عضو الكنيست عن «الليكود» أفيحاي بوارون، الذي بادر لجمع التواقيع وتوجيه الرسالة، إن اعتماد الخطة «سيؤدي إلى إضعاف حماس، وبعد ذلك أيضاً تطهير جنوب قطاع غزة من الأسلحة». سياسياً، كان وزير الخارجية الأميركي انتوني بلينكن يقول إن الولايات المتحدة أحرزت تقدماً في ما يتعلق باتفاق وقف إطلاق النار في غزة خلال الفترة الماضية

القطاع أمس استشهاد خمسة أشخاص وإصابة آخرين في غارة جوية على مدرسة ابن الهيثم في حي الشجاعية شرق مدينة غزة. كما استشهد شخصان واصيب عشرة آخرين في أماكن عدة من جراء نسف الجيش مبانٍ سكنية وسط المدينة وغربها.

ووفق إحصاءات المكتب الإعلامي الحكومي في غزة في 15 سبتمبر/ أيلول الحالي، دمر الجيش الإسرائيلي خلال الحرب على غزة 350 ألف منزل كلياً وجزئياً.

ولفت عربقات إلى أن المقاومة سخّرت الأسلحة الرشاشة والمضادات الخاصة بالمدرعات في جانب مخلفات الاحتلال من الصواريخ غير المتفجرة فضلاً عن تنفيذها كمائن وتفخيخ منازل، لتحقيق أهدافها في استنزاف الاحتلال وإلحاق خسائر كبيرة به. وأعرب عن اعتقاده بأن فكرة القضاء على المقاومة الفلسطينية هدف لن يتحقق، وبرأيه، فإن التاريخ لم يسجل أن أي احتلال نجح في القضاء على مقاومة، نظراً لأساليب المقاومة التي تستخدمها ضد الاحتلال والتي تأخذ أشكالاً متنوعة.

وأكد الخبير في الشأن العسكري أن الإعلانات المتكررة عن القضاء على الكتائب التابعة للمقاومة تعكس حجم الخلاف بين المستويين الأمني والسياسي الإسرائيلي، كما يجري حالياً في رفح أو غيرها من مناطق القطاع التي شهدت عمليات عسكرية إسرائيلية. ولفت إلى أن المستوى الأمني الإسرائيلي، يدرك أن هدف القضاء على «حماس» والمقاومة بعيد المنال. وأشار إلى أن تكتيك «اضرب وانسحب» الذي اتّبعته المقاومة في غزة، أثبت نجاعته في الحرب الدائرة حالياً، كونه يعتمد على عدد قليل من العناصر وأدوات بسيطة تلحق خسائر بالاحتلال. وخلال الأشهر الماضية، أعلن الاحتلال القضاء على 20 كتيبة من أصل 24 كتيبة تتبع لحماس في القطاع، في الوقت الذي نفت فيه المقاومة هذا الأمر، كاشفة عن أنها استطاعت تجنيد الآلاف في مختلف المناطق مجدداً.

من جهته، أكد أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأمة في غزة، حسام الدجني، أنه لا يمكن لأي قوة أن تقضي على المقاومة باعتبارها فكرة مرتبطة بوجود الاحتلال بحدّ ذاته على الأرض. وقال الدجني لـ«العربي الجديد»، إن المقاومة تمارس عملياتها على الأرض بعد كل القتل والإبادة والتدمير الذي قام به الاحتلال بحق قطاع غزة، سواء في رفح أو غيرها من المدن، حتى بما في ذلك في الضفة الغربية المحتلة، ما يعكس أن المشكلة متعلقة بالاحتلال في حد ذاته. وأوضح أن المقاومة ستواصل عملها وترميم قدراتها بما هو متوفر من إمكانات وأن الأمر يرتبط بسلوك الاحتلال القائم على فكرة القضاء على القضية الفلسطينية ككل وحالة انسداد الأفق السياسي. وبيّن أن المقاومة تمارس تكتيكاتها من خلال أساليب عدة، أبرزها التخفيف في بعض الأوقات من العمليات في ظلّ عدم وجود خطوط إمداد، خلافاً للاحتلال الإسرائيلي الذي يمتلك خطوط إمداد متواصلة. ورأى أن سلوك المقاومة الفلسطينية ميدانياً منسجم مع الواقع الذي تعيشه.

تعتبر رفح النموذج الأكثر ضراوة في عمليات المقاومة

تقرير

إعلانات إسرائيل القضاء على المقاومة يكذّبها الميدان

تستخدم المقاومة الفلسطينية في غزة، أسلوب «اضرب وانسحب»، لإلحاق خسائر في صفوف جيش الاحتلال، وتكذيب ادعاءاته المتتالية عن القضاء على الويتها في القطاع

يوسف أبو وطفة

منذ بدء الاحتلال الإسرائيلي حربه البرّية في قطاع غزة نهاية شهر أكتوبر/تشرين الأول الماضي، توالت الإعلانات من قبل الاحتلال ووسائل إعلامه ومسؤوليه، والتي تتحدث عن القضاء على فصائل المقاومة الفلسطينية، وتحديداً «كتائب القسام»، الذراع العسكرية لحركة حماس.

وكان الاحتلال يطلق تصريحاته، سواء عبر المتحدث باسم جيشه، دانيال هاغاري، أو وزير الأمن يوآف غالانت، مؤكداً القضاء على عدد من الكتائب التابعة لـ«القسام» في مختلف مناطق القطاع، في إشارة للقضاء عليها وتفكيكها وإنهاء وجودها. غير أن عودة الجيش الإسرائيلي إلى الكثير من هذه المناطق، بعد الإعلان عن الانسحاب منها وإنهاء مهمته فيها خلال الحرب، جعل الميدان يكذّب هذه المزاعم، من خلال العمليات النوعية التي تنفذها المقاومة الفلسطينية في تلك المناطق التي ادعى الاحتلال القضاء على المقاومة وكتائبها فيها.

وتكرر هذا الأمر في مناطق عدة بالقطاع، أبرزها مخيم جباليا للاجئين شمالي غزة، وحي الزيتون جنوب شرق مدينة غزة، وتل الهوى غرب المدينة، وخانيونس ورفح جنوبي القطاع، حيث كانت المقاومة تنفذ عمليات متكررة بعد انسحاب الاحتلال وإعلانه القضاء على المقاومة. وخلال الأسابيع الأخيرة، أعلن غالانت وجيش الاحتلال القضاء على الكتائب العسكرية للقسام والمقاومة، أربع مرات، غير أن هذه الإعلانات تبعتها على الفور عمليات نوعية للمقاومة استهدفت قوات إسرائيلية. وجاءت العملية التي نفذتها المقاومة الفلسطينية أول من أمس الثلاثاء في رفح، والتي استهدفت فيها قوة هندسة إسرائيلية، وأدت إلى مقتل أربعة جنود إسرائيليين، لتعزز من كذب الرواية الإسرائيلية بشأن القضاء على الكتائب والوحدات الميدانية التابعة للمقاومة في القطاع. ولجأت المقاومة إلى أسلوب تفخيخ المنازل والوحدات السكنية لاستهداف قوات الاحتلال، في تغيير لطريقة عملها، ما أدى إلى إيقاع قتلى في صفوف جنود الاحتلال، مرّات عدة، جراء عمليات النسف للمنازل وانهيارها بهم.

وتطرح العمليات المتتالية للمقاومة الفلسطينية أسئلة بشأن حقيقة الإعلانات الإسرائيلية، والجهة المستهدفة من وراء هذه الإعلانات المتتابعة على مدار أشهر الحرب التي أوشكت على دخول عامها الأول.

وتعتبر رفح النموذج الأكثر ضراوة في العمليات العسكرية بين المقاومة والاحتلال، إذ أعلن جيشه أكثر من مرة القضاء على الفصائل فيها، لتشهد المدينة سريعاً أحداثاً أمنية ينجم عنها قتلى وجرحى في صفوفه.

ورأى الخبير في الشأن العسكري اللواء المتقاعد وصفي عربيات، أن المقاومة الفلسطينية نجحت على حساب الاحتلال في كسب الميدان لاعتبارات ميدانية وعملياتية اعتمدت عليها في المواجهة. وقال عربقات لـ«العربي الجديد»، إن اعتماد المقاومة على أسلوب «الفدائيين» أو حرب العصابات عبر توجيه ضربات نوعية ومركزة في أوقات وركود القوات، مكّنها من استنزاف الاحتلال وتوجيه ضربات قوية له كما حصل في رفح. وأشار إلى أن نقطة نجاح المقاومة، هي أنها ليست جيشاً بالمعنى النظامي كما جيش الاحتلال، وبالتالي فإن إعلان الاحتلال المتكرر عن تفكيكه لكتائبها غير صحيح، نظراً لتتابع العمليات بشكل واضح على مدار أشهر الحرب.

جنديان للاحتلال أمام آليتهما في رفح، 13 سبتمبر (شاروت (رويترز)/فرانس برس)

قضية

عدوان على مخيم الفوار في الخليل

يواصل الاحتلال اقتحام مخيم الفوار جنوبي الخليل، فيما انسحبت قواته من قباطية في جنين على وقع اشتباكات مسلحة مع المقاومة

القدس المحتلة ـ **محمد عبد ربه**
رام الله ـ **العربي الجديد**

تركز عدوان الجيش الإسرائيلي، أمس الأربعاء، في مخيم الفوار جنوبي الخليل، جنوبي الضفة الغربية المحتلة، الذي واصل اقتحامه (حتى مساء أمس) وسط عمليات دهم وتفتيش للمنازل وإجراء تحقيقات ميدانية واعتقالات بصفوف الفلسطينيين. وذكرت مصادر محلية لـ«العربي الجديد»، أن قوات الاحتلال اقتحمت المخيم، وشرعت بعمليات تفتيش ومداهمات للمنازل، طاولت نحو 50 منزلاً، على وقع تحقيقات ميدانية واعتقال 16 شاباً فلسطينياً على الأقل، حتى ظهر أمس. وكانت مواجهات اندلعت ليل الثلاثاء ـ الأربعاء، في مخيم الفوار بين شبان فلسطينيين وقوات الاحتلال قبيل ساعات من الاقتحام المتواصل. وقال الناشط محمد النجار، لوكالة الأناضول، إن «عشرات المنازل تم اقتحامها، وأبلغ حتى عصر أمس عن اعتقال نحو 50 شاباً» في المخيم، والذي أغلقه الجيش الإسرائيلي بحواجز عسكرية منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. وفي الأثناء، قال الناشط فؤاد العمور، في تصريحات نقلتها وسائل إعلام فلسطينية، أمس، إن المواطن الفلسطيني محمد دبابسة من قرية خلة ضبع بمسافر يطا، جنوبي الخليل، تعرّض أمس لاعتداء كبير وحالة انسداد الأفق السياسي. وبيّن أن المقاومة تمارس تكتيكاتها من خلال أساليب عدة، أبرزها التخفيف في بعض الأوقات من العمليات في ظلّ عدم وجود خطوط إمداد، خلافاً للاحتلال الإسرائيلي الذي يمتلك خطوط إمداد متواصلة. ورأى أن سلوك المقاومة الفلسطينية ميدانياً منسجم مع الواقع الذي تعيشه.

من قباطية ومداهمة عدة منازل. وكانت القوات الإسرائيلية قد اقتحمت بلدة قباطية وحاصرت منزلاً وسط البلدة، فيما أكدت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية أن الجيش الإسرائيلي حاصر مبنى تربية قباطية واحتجز كادرها ومئات من الطلبة، ما حال دون عودتهم إلى منازلهم. من جهتها، أكدت كتيبة جنين، التابعة لسرايا القدس الذراع العسكرية لحركة الجهاد الإسلامي، أن مقاتليها في مجموعات قباطية خاضوا اشتباكات مع قوات الاحتلال «في محيط المنزل المحاصر» محققين «إصابات مباشرة»، وتمكنوا من «استهداف آلية عسكرية بعبوة ناسفة معدة مسبقاً محققين إصابة مباشرة».

على صعيد آخر، أعلنت الهيئة العامة للشؤون المدنية الفلسطينية، أمس، أنها أبلغت وزارة الصحة الفلسطينية باستشهاد الفتى حسن يوسف حسن الشاعر (17 عاماً) برصاص الاحتلال، فجر أمس، قرب بلدة نعلين، غربي رام الله، وسط الضفة الغربية. ووفق مصادر محلية، فإن قوات الاحتلال أطلقت الرصاص باتجاه مركبة كان يستقلها الفتى الشاعر على الحاجز العسكري المقام على مدخل بلدة نعلين، ثم أغلقت مدخل البلدة لحين من الوقت، واحتجزت جثمان الشهيد. وشنّت قوات الاحتلال الإسرائيلي حملة اعتقالات واسعة طاولت 22 فلسطينياً، واحتجزت عدداً منهم، عقب اقتحام مدينة سلفيت. وذكرت وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، أمس، أن الاحتلال اقتحم المدينة فجراً، ودهم العشرات من المنازل بطريقة همجية، واعتقل عدداً من الفلسطينيين. كذلك قالت «وفا» إن الاحتلال احتجز عدداً من كادر الهيئة التدريسية في مدرستي توفاق المختلطة الثانوية، وذكور الجبعة الثانوية، بقرية الجبعة جنوب غربي بيت لحم، جنوبي الضفة، وذلك على الحاجز العسكري المنصوب على مدخل القرية الرئيسي، قبل أن يُطلق سراحهم. وطاولت الاقتحامات الإسرائيلية أمس، بلدات رافات وبير نبالا والجيب شمالي القدس المحتلة. وفي السياق، ذكر بيان لهيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية ونادي الأسير الفلسطيني، أن قوات الاحتلال شنت منذ أول من أمس الثلاثاء وحتى صباح أمس، حملة اعتقالات وعمليات تحقيق ميداني واسعة طاولت 40 مواطناً فلسطينياً على الأقل من الضفة الغربية. وأضافت المؤسستان أن عمليات الاعتقال والتحقيق الميداني تركزت في محافظتي سلفيت والخليل، وسط استمرار الحملة العسكرية في مخيم الفوار جنوبي الخليل، دون أن يتسنّى التأكد من كل حالات الاعتقال، في وقت إن بلدتي حوسان وواد فوكين في محافظة بيت لحم شهدتا عمليات تحقيق ميداني للعشرات من المواطنين، أفرج عنهم لاحقاً. وأكدت الهيئة والنادي أن «عدد حالات الاعتقال منذ بدء حرب الإبادة المستمرة والعدوان الشامل على أبناء الشعب الفلسطيني، يرتفع إلى أكثر من 10 آلاف و800 مواطن من الضفة بما فيها القدس». إلى ذلك، نقلت «وفا» عن أمين سر حركة فتح في كيسان، شرقي بيت لحم، أحمد غزال، أن قوة من جيش الاحتلال اقتحمت مقر مجلس قروي كيسان، وأجبرت عمال البناء في الطابق الثاني على إيقاف العمل ومغادرة الموقع، بحجة عدم الترخيص.

وفي الأثناء، تظهر مصادقة الحكومة الإسرائيلية، الأسبوع الماضي، على قرار بتطبيق القانون على محميات طبيعية جنوبي الضفة الغربية، وهدم منازل فلسطينيين فيها، سياسة إسرائيلية ثابتة في السيطرة على أراضي الفلسطينيين والاستيلاء عليها. وتخوّل تلك المصادقة الجانب الإسرائيلي بإصدار أوامر هدم في المنطقة المصنفة «محمية طبيعية»، والتي تمتد في مناطق شرق الخليل وبيت لحم والقدس من أراضي بني نعيم والشيوخ وسعير وزعترة ودار صلاح والعبيدية. وفي هذا الصدد، قال الباحث المختص بشؤون الاستيطان، خليل تفكجي، لـ«العربي الجديد»، إن «المحميات الطبيعية كانت جزءاً من قضية السيطرة على الأرض، خصوصاً في منطقة الأغوار (على امتداد الشريط الشرقي للضفة)». وأشار إلى أن «سلطات الاحتلال أصدرت في شهر مارس/ آذار الماضي، ثلاثة أوامر عسكرية إسرائيلية جديدة، تستهدف أكثر من 45 ألف دونم من أراضي الضفة الغربية، تقع في منطقة مصنفة محمية طبيعية».

استشهد فلسطيني برصاص الاحتلال قرب بلدة نعلين برام الله

خلال تشييع شهداء في جنين، 6 سبتمبر الحالي (محمام زيعاوي/الأناضول)

شرق غرب

تعيين اول محافظ سني منذ عقود في إيران

أعلنت المتحدثة باسم الحكومة الإيرانية، فاطمة مهاجراني، أمس الأربعاء، تعيين الناشط السياسي السني آرش زره تن لهوني، محافظاً لكردستان غربي البلاد، في خطوة تعد الأولى منذ أكثر من أربعة عقود منذ استقرار نظام «الجمهورية الإسلامية» عام 1979، علماً بأنه في الحكومة الإيرانية المؤقتة بعد انتصار «الثورة» الإيرانية في العام ذاته تمّ تعيين محافظ سني لكنه عزل بعد أربعة أشهر. ولهوني نائب سابق في الدورة السابقة للبرلمان الإيراني.
(العربي الجديد)

بايدن يدعو طرفي حرب السودان لاستئناف التفاوض

دعا الرئيس الأميركي جو بايدن (الصورة)، أول من أمس الثلاثاء، أطراف الحرب في السودان، إلى استئناف مفاوضات السلام والسماح بوصول المساعدات الإنسانية. ونقل البيت الأبيض، عن بايدن قوله: «أدعو الأطراف المسؤولة عن معاناة السودانيين إلى سحب جيوشها وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، واستئناف المفاوضات لإنهاء الحرب»، مشدداً على ضرورة وقف الهجمات التي تلحق أضراراً بالمدنيين.
(الأناضول)

فنزويلا تعلن توقيف أميركي رابع بتهمة «التآمر»

أعلن وزير الداخلية الفنزويلي ديوسدادو كابيلو (الصورة)، أول من أمس الثلاثاء، أن أميركياً رابعاً أوقف في كراكاس بتهمة التآمر ضد نظام الرئيس نيكولاس مادورو. وقال كابيلو أمام البرلمان: «تمّ القبض عليه بينما كان يلتقط صور منشآت»، مضيفاً أن الموقوف «جزء من المؤامرة». وجاء ذلك بعد توقيف ثلاثة أميركيين وإسبانيين وتشيكي في فنزويلا السبت الماضي، بتهمة تنفيذ مؤامرة لـ«إثارة العنف وزعزعة استقرار» البلاد.
(فرانس برس)

حاملة طائرات صينية تعبر البحر شمال شرق تايوان

أعلنت الحكومة التايوانية، أمس الأربعاء، أن حاملة الطائرات الصينية لياونينغ والقطع المرافقة لها، أخلت المياه شمال شرق تايوان، أمس، وواصلت طريقها باتجاه جنوب شرق جزر يوناغوني. وقالت وزارة الدفاع التايوانية إن القوات المسلحة «راقبت الوضع»، وذلك بعدما أعلن الجيش الصيني أنه تعقب طائرة أميركية حلّقت فوق مضيق تايوان أول من أمس الثلاثاء.
(فرانس برس)

تهديدات من بكين لمانيلا

أعلنت الصين، أمس الأربعاء، أنها ستكثف إجراءاتها المضادة إذا واصلت الفيليبين عمليات الاستفزاز في بحر الصين الجنوبي. وجاء ذلك رداً على تصريحات المتحدث باسم خفر السواحل الفيليبيني جاي تاريلا الاثنين الماضي، بأن مانيلا «لم تخسر شبراً»، في معرض تعليقه على انسحاب سفينة خفر سواحل فيليبينية من شعاب متنازع عليها مع الصين في بحر الصين الجنوبي. وردّاً عليه، شدّدت صحيفة غلوبال تايمز الحكومية، على أن «تدابير الصين المضادة ستصبح أكثر صرامة».
(العربي الجديد)

تقرير

تحولت العقوبات الغربية على إيران إلى سلاح مُشهَر بوجه طهران، مع تزايدها في الفترة الأخيرة على خلفية تزويد إيران روسيا بالصواريخ الباليستية، فيما تخطى عدد تلك العقوبات على طهران عتبة خمسة آلاف عقوبة

العقوبات على إيران
5 آلاف إجراء تشمل القطاعات كافة

طهران ـ **صابر غل عنبري**

حتى قرابة عامين مضيا، كانت إيران البلد الأكثر تعرضاً للعقوبات في العالم، قبل حلول روسيا مكانها منذ عام 2022 بعد شنها حرباً على أوكرانيا. وتخطى عدد العقوبات الغربية على إيران عتبة خمسة آلاف عقوبة، فيما بلغت العقوبات على روسيا أكثر من 18 ألف عقوبة. الغرب، لا سيما الولايات المتحدة، استخدم العقوبات على إيران سلاحاً في الصراع الدائر بين الطرفين منذ أكثر من أربعة عقود، أي منذ انتصار الثورة الإسلامية في إيران، غير أن أول عقوبة غربية، تعرضت لها البلاد حصلت قبل الثورة عندما قامت حكومة محمد مصدق في إيران بتأميم النفط وإنهاء سيطرة بريطانيا عليه عام 1951، فحظرت لندن شراء النفط الإيراني عقاباً لتأميمه. وبعد الثورة الإسلامية، بدأت الولايات المتحدة بفرض العقوبات الاقتصادية على إيران للمرة الأولى، إثر سيطرة ثوارها على سفارتها في طهران واحتلالها، فقامت بتجميد جميع الأرصدة والممتلكات الإيرانية الموجودة في الولايات المتحدة منذ العهد الملكي (1906 1979)، ثم انتقلت واشنطن إلى مرحلة جديدة من العقوبات على طهران عام 1996 وفق قانون معروف بـ«داماتو» أو «ILSA» شملت منع شركات النفط الأميركية من الاستثمار في مشاريع النفط والغاز الإيرانية، وكذلك حظر التجارة مع طهران. بالتالي، واجهت طهران عقوبات عدة على مدى السنوات اللاحقة، على خلفية قضايا عدة، منها البرنامج النووي وتوسع دور الحرس الثوري الإيراني في المنطقة، قبل تصاعد العقوبات الغربية على إيران في العامين الأخيرين، بالتزامن مع اشتداد الاتهامات الغربية لإيران بالتعاون عسكرياً مع روسيا في الحرب الأوكرانية. وظلت العقوبات مقتصرة على أشخاص وكيانات متورطة من وجهة النظر الغربية في دعم روسيا عسكرياً، غير أن أميركا وأوروبا خرجتا عن هذا الإطار وانتقلتا أخيراً إلى فرض عقوبات أوسع شملت قطاع الطيران المدني الإيراني وإلغاء الخدمات الجوية المقدمة إلى هذا الطيران، بتهمة إرسال إيران صواريخ بالستية إلى روسيا، رغم نفي طهران هذه الاتهامات.

ومنذ مطلع العام الحالي فرضت على إيران، بحسب رصد أجرته «العربي الجديد» 13 حزمة من العقوبات الأميركية والأوروبية. في 31 يناير/كانون الثاني الماضي، فرضت وزارة الخزانة الأميركية عقوبات على ثلاثة كيانات وشخص واحد (إبراهيم طلال الحوير)، في كل من لبنان (شركتي يارا وهيدرو) وتركيا (شركة ميرا)، لتقديمهم الدعم المالي لفيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني، وأيضاً تمويل حزب الله. وذكرت الوزارة في حينه أن «هذه الكيانات حققت عائدات تُقدر بمئات الملايين من الدولارات من بيع السلع الإيرانية، بما في ذلك للحكومة السورية».

وفي 2 فبراير/شباط الماضي فرضت أميركا عقوبات على أربع شركات، مقرها في إيران وهونغ كونغ، بسبب توفيرها مواد وأدوات تكنولوجية لبرنامجي الصواريخ البالستية والطائرات المسيرة في إيران. كما فرضت عقوبات على ستة مسؤولين في القيادة الإلكترونية السيبرانية التابعة للحرس الثوري الإيراني، بسبب أنشطة إلكترونية «ضارة» استهدفت بنى تحتية حيوية في الولايات المتحدة وأماكن أخرى. وتلا ذلك في 14 فبراير الماضي فرض الولايات المتحدة، عقوبات على شركة إنفورماتكس سيرفيسز (آي. إس ـ سي) التابعة للمصرف المركزي الإيراني، وكيانين مقرهما الإمارات العربية المتحدة وكيان مقره تركيا وثلاثة أفراد لتورطهم في تهريب تكنولوجيا أميركية إلى المصرف المركزي الإيراني الذي اتهمته الخزانة الأميركية بتأدية «دور حاسم» في تقديم الدعم المالي لفيلق القدس، التابع للحرس الثوري الإيراني، وحزب الله.

وفي 18 إبريل/نيسان الماضي، فرضت أميركا عقوبات على 16 فرداً وكياناً، مكّنوا إيران من إنتاج الطائرات المسيرة وتصنيع أنواع محركات لتشغيل مسيرات شاهد، وذلك بعد هجوم طهران على إسرائيل في 13 إبريل الماضي رداً على استهداف سفارتها في دمشق في الأول من الشهر نفسه. كما أعلنت بريطانيا للسبب ذاته أنها أدرجت سبعة أفراد وستة كيانات من المؤسسات العسكرية الإيرانية والأفراد والكيانات المنخرطة في صناعة المسيرات والصواريخ البالستية الإيرانية. وبعد ذلك في 23 إبريل فرضت الولايات المتحدة إجراءات حظر على شركتين إيرانيتين وأربعة أفراد إيرانيين، لتورطهم المباشر أو غير المباشر في أنشطة سيبرانية «خبيثة» بالنيابة عن القيادة السيبرانية الإلكترونية للحرس الثوري الإسلامي في إيران. وذكرت الخزانة الأميركية أن هذه الجهات استهدفت 12 شركة وكياناً حكومياً من الولايات المتحدة من خلال عمليات سيبرانية. بعدها بيومين في 25 إبريل الماضي، أعلنت وزارة الخزانة الأميركية فرض عقوبات بالتنسيق مع بريطانيا وكندا استهدفت أكثر من 12 كياناً وفرداً وسفينة اتهمتهم بالاضطلاع بدور في تسهيل وتمويل بيع سري لطائرات مسيرة إيرانية، وإسناد القوات المسلحة الإيرانية التي قالت واشنطن إنها داعمة للحرب الروسية في أوكرانيا، وردا على عملية «الوعد الصادق» التي شنتها طهران على إسرائيل. في 14 مايو/أيار الماضي، فرضت الحكومة الأسترالية عقوبات على خمسة أشخاص وثلاثة كيانات في إيران، ردا على ما وصفته بـ«سلوك طهران المزعزع للاستقرار»، واستهدفت العقوبات وزير الدفاع الإيراني السابق محمد رضا أشتياني، وقائد فيلق القدس، إسماعيل قاني. كما شملت العقوبات الغربية على إيران أيضاً القوة البحرية التابعة للحرس الثوري وشركات مساهمة في تطوير البرنامج الصاروخي وبرنامج المسيرات للحرب الروسية في أوكرانيا، وردا على عملية «الوعد الصادق» التي شنتها طهران على إسرائيل. في الشهر التالي وتحديداً في 4 يونيو/حزيران الماضي، أعلنت وزارة الخارجية الأميركية عن فرض عقوبات جديدة على أربعة كيانات إيرانية وشخص إيراني، بسبب ارتباطهم بطائرات مسيرة مصرفية» لصلحة وزارة الدفاع وإسناد القوات المسلحة الإيرانية والحرس الثوري. وأضافت وزارة الخزانة أن الشبكة ساعدت وزارة الدفاع والحرس الثوري في إيران (من بينهم وزير الدفاع) وثلاثة كيانات إيرانية، لدورهم في نقل طائرات مسيرة إلى روسيا لاستخدامها في أوكرانيا، أو لإرسال أسلحة إلى الجماعات المسلحة في منطقة الشرق الأوسط والبحر الأحمر.

وفي 25 يونيو الماضي فرضت الولايات المتحدة، عقوبات على نحو 50 كياناً وشخصاً متهمين بتشكيل «شبكة ظل مصرفية» لصلحة وزارة الدفاع الإيراني. وفي 5 سبتمبر الماضي، أعلنت بريطانيا عن فرض عقوبات جديدة استهدفت السلع والتكنولوجيا ذات الأهمية الاستراتيجية بهدف تعطيل إنتاج وتوريد المسيرات والصواريخ، وكثفت الضغط على الصناعات الدفاعية الإيرانية. وحددت بريطانيا حظر تصدير وتوريد وتسليم بعض السلع إلى إيران أو استخدامها فيها، مثل محركات الاحتراق الداخلي وكاميرات الرؤية الليلية والحرارية، خصوصاً للطائرات من دون طيار، معدات الملاحة الرادارية والراديوية، أنظمة الليزر للملاحة الجوية، الآلات ومعدات تصنيع وتجميع أشباه الموصلات، أنظمة البرمجيات والحواسيب للطائرات من دون طيار.

في السياق، قال الخبير الإيراني رحمان قهرمان بور في حديث لـ«العربي الجديد»، إن العقوبات الغربية التي تُفرض على إيران تتنوع بين عقوبات اقتصادية وسياسية وعسكرية، وتشمل أشخاصاً وكيانات إيرانية في أربعة مجالات، البرنامج النووي، وحقوق الإنسان، والتعاون العسكري مع روسيا ودعم فصائل المقاومة في المنطقة ضد الاحتلال الإسرائيلي والبرنامجان الصاروخي والمسيرات. وأشار قهرمان بور إلى ثلاثة فوارق بين العقوبات الأميركية والأوروبية، أولها أن العقوبات الأميركية هي من جانب دولة واحدة، لكن العقوبات الأوروبية، عادة تفرض باسم الاتحاد الأوروبي أي نحو 30 دولة، ثانياً الولايات المتحدة إلى جانب فرض عقوبات أولية على أفراد وكيانات إيرانية، تفرض أيضاً عقوبات ثانوية على أي جهة غير أميركية تتعامل مع إيران، وهو ما تجعل العقوبات الأميركية ذات مفاعيل دولية ضد إيران. أما إجراءات الحظر الأوروبية المفروضة على إيران، وفق قهرمان بور، فهي أولية ولا تشمل فرض عقوبات ثانوية على أي جهة تنتهكها. والفارق الثالث حسب الخبير الإيراني، أن العقوبات الأوروبية ربما تكون غير مؤثرة سياسياً كالعقوبات الأميركية، لكن لها مفاعيلها الاقتصادية بسبب علاقات تقنية وبنيوية اقتصادية تاريخية مع إيران. وأوضح الخبير الإيراني أن العقوبات الأميركية تنقسم إلى ثلاثة أصناف، تشمل عقوبات للاتحاد الأوروبي، وعقوبات بريطانيا التي خرجت من الاتحاد عام 2020، وكذلك عقوبات فرنسا وبريطانيا الشريكتين في الاتفاق النووي.

من جهته، اعتبر الخبير الإيراني صلاح الدين خديو لـ«العربي الجديد» أن العقوبات الغربية على إيران بسبب برنامجها النووي، باتت أكثر من غيرها في مجالات أخرى، إذ دخلت العقوبات في عام 2010 في عهد الرئيس الأميركي الأسبق باراك أوباما، مجالات أكثر حساسية لإيران، مثل قطاعها النفطي والغازي اللذين يعتمد عليهما اقتصادها، ثم مع مرور الوقت طاولت جميع المجالات الاقتصادية. وأشار إلى أن العقوبات الأميركية لم تُلغ بالكامل فتم تعليق بعضها وظلت قوانين أسست لهذه العقوبات مثل قانون «داماتو» قائمة. وأوضح أن أميركا بعد انسحابها من الاتفاق النووي عام 2018 أعادت فرض عقوباتها التي ألغتها في الاتفاق بشكل أوسع من ذي قبل، لافتاً إلى أن بعض العقوبات مكررة إذ يعاد فرضها وتتعرض كيانات وأشخاص إيرانيون إلى عقوبات عدة مرات».

استعراض عسكري إيراني في طهران، 17 إبريل 2024 (مرتضى نيكوبازل/Getty)

حرب اقتصادية شاملة

وصفت إيران العقوبات الأميركية بأنها «حرب اقتصادية شاملة»، إذ كشف الرئيس الإيراني السابق حسن روحاني (الصورة)، في يونيو/حزيران الماضي، أن العقوبات تحمّل إيران خسائر تُقدر سنوياً بمائة مليار دولار. واعتُبرت العقوبات الأميركية عاملاً رئيسياً في الأزمات الاقتصادية في إيران منذ سنوات، مما أثر سلباً على الرصيد الاجتماعي للحكومة. وكانت الاحتجاجات التي شهدتها البلاد، في الفترات الماضية، مدفوعة باشتداد هذه الأزمات.

منذ مطلع 2024 فُرضت على إيران 13 حزمة من العقوبات

أميركا أعادت فرض عقوبات بعد انسحابها من الاتفاق النووي

الأمم المتحدة أيضاً

أشار الخبير الإيراني صلاح الدين خديو، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن إيران تعرضت بالإضافة إلى العقوبات الغربية، لعقوبات أممية تتعلق ببرنامجها النووي، وذلك للمرة الأولى منذ بدء صدور قرارات من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بين عامي 2006 و2015. ووصل عدد القرارات الأممية، وفق خديو، إلى ستة قرارات ألغيت بموجب القرار 2231 الأممي المكمل للاتفاق النووي المبرم عام 2015.

على الوصول إلى النظام المالي الدولي وعمليات تعادل مليارات الدولارات منذ 2020. ثم تلا ذلك في 30 يوليو/تموز الماضي، إعلان وزارة الخزانة الأميركية فرض عقوبات استهدفت خمسة أفراد وسبعة كيانات مقرها في إيران والصين وهونغ كونغ، بتهمة تسهيل عمليات الشراء نيابة عن مرؤوسي وزارة الدفاع الإيرانية ولوجستيات القوات المسلحة الإيرانية. واتهمت الوزارة المستهدفين بشراء مكونات مختلفة، بما في ذلك مقاييس التسارع وأجهزة قياس الزوايا، كمدخلات رئيسية لبرنامج الصواريخ البالستية والطائرات المسيرة في إيران.

وفي 2 سبتمبر/أيلول الماضي، فرضت بريطانيا عقوبات على ثلاثة أشخاص وكيان إيراني بتهمة ممارسة أنشطة «مزعزعة» للأمن الإسرائيلي. بعدها بأيام وفي 10 سبتمبر الماضي، أعلنت وزارة الخارجية الألمانية في بيان أن فرنسا وألمانيا وبريطانيا باشرت العمل على فرض عقوبات على شركة الطيران الإيرانية «إيران إير» بسبب ما قالت إنه قيام إيران بإرسال صواريخ بالستية إلى روسيا. وفي بيان منفصل، أدرجت بريطانيا سبعة كيانات على نظام عقوبات إيران، وثلاثة على نظام عقوبات روسيا. كما أعلن سريان تعليق رحلات شركة الطيران الإيرانية إلى بريطانيا بعد 12 شهراً. كما أعلنت وزارة الخزانة الأميركية، فرض حزمة جديدة من العقوبات الغربية على إيران شملت «عشرة أفراد وستة كيانات، مقرها في إيران وروسيا». وأوضحت وزارة الخزانة أن وزارة الخارجية «صنفت ثلاثة كيانات، بما في ذلك الخطوط الجوية الإيرانية، وحددت خمس سفن ممتلكات محظورة متورطة في انتشار أنظمة الأسلحة الإيرانية في روسيا». وفي 6 سبتمبر الماضي، أعلنت بريطانيا عن فرض عقوبات جديدة استهدفت السلع والتكنولوجيا ذات الأهمية الاستراتيجية بهدف تعطيل إنتاج وتوريد المسيرات والصواريخ،

الحدث

روسيا تزعم تعاون «هيئة تحرير الشام» وأوكرانيا

ترقّب موسكو لوجود تعاون بين «هيئة تحرير الشام» وأوكرانيا شمالي سورية، وسط غياب ما يؤكد ذلك على الأرض، فيما لا يستبعد مراقبون هذا التعاون

الدوحة ـ **عماد كركص**

روّج الإعلام الروسي، في الأيام القليلة الماضية، ادعاءات كثيرة حول تعاون عسكري ومفاوضات بين أوكرانيا و«هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة سابقاً)، المسيطرة على محافظة إدلب شمال غربي سورية، في ظل عدم توافر معطيات حقيقية لتأكيدها في إدلب ومحيطها. ونقلت وكالة نوفوستي الروسية، الاثنين الماضي، عن مصدر سوري لم تذكر خلفيته ولا اسمه، أن «هيئة تحرير الشام تسلّمت طائرات مسيّرة من الجانب الأوكراني مقابل إرسال مسلحين وقيادات من ذوي الخبرة من داخل التنظيم الإرهابي إلى أوكرانيا». كما زعمت الوكالة في تقرير منفصل، أول من أمس الثلاثاء، أن «250 خبيراً عسكرياً أوكرانياً وصلوا إلى إدلب شمال غربي سورية لتدريب مسلحي هيئة تحرير الشام على تصنيع الطائرات بدون طيار»، لافتة إلى أن «العسكريين الأوكرانيين يقومون بتدريب المسلحين التابعين للحزب الإسلامي التركستاني بإمرة هيئة تحرير الشام على استخدام الطائرات المسيّرة والتقنيات وتطويرها». كذلك نقل موقع قناة روسيا اليوم، السبت الماضي، عن صحيفة إيدنليك التركية، صوراً ادعت الصحيفة التركية أنها لمفاوضات بين أشخاص من «الهيئة» وضباط أوكرانيين، مع الإشارة إلى أن «الطرفين كانا يتفاوضان على إطلاق سراح المقاتلين الجورجيين والشيشانيين من السجون المحلية، بهدف نقلهم إلى أوكرانيا وتجنيدهم للمشاركة في العمليات القتالية وانضمام إلى صفوف القوات المسلحة الأوكرانية». ووفقاً للصحيفة التركية، «التقى الأوكرانيون وزعيم تنظيم (هيئة تحرير الشام) هيثم العمري في إدلب، يوم 18 يونيو/حزيران 2024». لكن الصورة المنشورة لا تُظهر سوى شخصين بلباس عسكري، غير رسمي، يقفان في طريق ويتحدثان، كما أن الاسم الذي ذكرته الصحيفة ونقلته «روسيا اليوم»، أي هيثم العمري، ليس زعيم تنظيم «هيئة تحرير الشام»، ولم يعرف هذا الاسم ضمن قيادات «الهيئة». وكان وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف قد قال، الأسبوع الماضي، خلال اجتماعه مع سفراء دول أجنبية في موسكو، إن معلومات بلاده «تفيد بوصول عناصر من الاستخبارات الأوكرانية إلى منطقة وقف التصعيد في محافظة إدلب السورية، باشروا تجنيد مسلحي جبهة النصرة التي تحولت إلى هيئة تحرير الشام لاستخدامهم في عمليات قذرة جديدة يخططون لها». من جهتها، قالت صحيفة كييف بوست الأوكرانية، الاثنين الماضي،

> طه عبد الواحد: قد يتم إغراء سوريين للقتال إلى جانب أوكرانيا

نقلاً عن مصدر في الاستخبارات الأوكرانية، إن قوات خاصة أوكرانية هاجمت قاعدة عسكرية روسية في سورية، صباح الأحد الماضي، مؤكدةً أن العملية جرت على مشارف جنوب شرقي حلب. كما نشرت لقطات للعملية، وبثت مقطعاً مصوراً للعملية، لم يتسنّ التأكد من صحته بشكل منفصل. وكانت الصحيفة الأوكرانية ذاتها، قد نقلت عن مصادر في الاستخبارات الأوكرانية، في نهاية يوليو/تموز الماضي، أن مجموعة القوات الخاصة الأوكرانية نفذت ضربة معقّدة أخرى ضد مواقع القوات الروسية في سورية، مؤكدةً حينها أن الهجوم استهدف معدات عسكرية روسية في قاعدة كويرس الجوية الواقعة شرق حلب والتي تحتلها القوات الروسية. ونفى القيادي في «جيش العزة»، النقيب محمود المحمود، «نفياً قاطعاً» وجود أي تعاون عسكري بين الأوكرانيين وفصائل المعارضة، من بينها تعاون «هيئة تحرير الشام» وأوكرانيا. وأشار، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن الفصائل وأوكرانيا «تقاتل عدواً مشتركاً، لكن في جغرافيا متباعدة»، مضيفاً أن «روسيا مبدعة في مجال الحرب النفسية والدعاية، وهذا أسلوب قديم - جديد في اتهام فصائل الثورة، كما اتُهموا سابقاً باستخدام السلاح الكيميائي». ونوّه إلى أن هذه «الادعاءات والتصريحات تهدف إلى اتهام أوكرانيا أكثر من اتهام الفصائل». وحول إمكانية استخدام روسيا ادعاءات التعاون بين «هيئة تحرير الشام» وأوكرانيا لتبرير عمل عسكري أو هجوم جديد في إدلب، قال المحلل السياسي المختص في الشؤون الروسية والمقيم في موسكو، طه عبد الواحد، إن «روسيا ليست بحاجة إلى مبررات لتنفيذ أي عمل في سورية، لا سيما عندما يتعلق الأمر بهيئة تحرير الشام المصنفة في روسيا منظمة إرهابية». وأضاف، في حديث لـ«العربي الجديد»، أنه «بالنسبة لاحتمالات تعاون هيئة تحرير الشام، وربما غيرها من مجموعات مسلحة في سورية، بما فيها تلك المحسوبة اسماً على أنها معارضة، مع أوكرانيا، فهذا أمر وارد جداً، إذا ما أخذنا في الاعتبار أن هذه القوى تنظر إلى روسيا بصفتها حليفة للنظام، وتقف في خانة العداء». ولفت إلى أن «أوكرانيا تنظر لروسيا أيضاً على أنها عدو، وبالتالي لا يمكن استبعاد اتصالات وتعاون بصورة ما بين الطرفين (الفصائل وأوكرانيا)»، معتبراً أن «هذا يعني أنه من الممكن جداً أن تقوم الهيئة أو غيرها بإغراء الشبان السوريين في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام بالمال، وإرسالهم للقتال إلى جانب القوات الأوكرانية». وأشار إلى أنه على الجانب الآخر «يجري تداول معلومات حول سوريين من مناطق خاضعة لسيطرة النظام يشاركون في القتال إلى جانب القوات الروسية».

عناصر من «تحرير الشام» في إدلب، 16 أغسطس 2023 (عمر حاج حضور/فرانس برس)

إضاءة

تبون في ولايته الثانية: أولويات غابت عن خطاب القسم

امام الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون في ولايته الثانية أولويات سياسية معقّدة، بينها ملفات لم يتطرّق إليها خلال أدائه اليمين الدستورية

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

بدأ الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون ولايته الرئاسية رسمياً، بعد أدائه اليمين الدستورية أول من أمس الثلاثاء، في أعقاب فوزه بانتخابات السابع من سبتمبر/أيلول الحالي. وإذا كان تبون قد أعلن في خطاب القسم، الثلاثاء، أنه سيسعى إلى استكمال خطواته السياسية والاقتصادية، فإنه يواجه حزمة من التحديات الداخلية والإقليمية والقضايا التي تطرح نفسها في الجزائر، بينها مشكلات تعثر الإصلاح السياسي والاقتصادي ومحاربة الفساد، ناهيك بالمحيط المتوتر في جوار الجزائر. واختار الرئيس الجزائري «عهدة اقتصادية»، و«حواراً وطنياً» ليكونا العنوانين الأبرز لولايته الرئاسية الجديدة، ما يعطي مؤشراً على رغبة واضحة بتركيز تبون في ولايته الثانية على معالجة التحديات السياسية والاقتصادية الداخلية. وإذا كان إعلان تبون رغبته في إطلاق حوار وطني «والتخطيط معاً» للمستقبل، خلال خطاب القسم، ما يعني نظرياً الرغبة في شراكة في الخيارات مع ما وصفها بالقوى الحية، فإن الأمر ما زال غير واضح في المضمون والغايات، خصوصاً أن التأثيرات السياسية للانتخابات الرئاسية الأخيرة أظهرت الحاجة إلى إصلاح سياسي يعيد ترميم فجوة الثقة بين الشارع والسلطة والمجتمع السياسي والانتخابات.

وقال أستاذ العلوم السياسية في جامعة المسيلة وسط الجزائر عبد الله بوهادف، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إنه من المتوقع أن يبدي تبون في ولايته الثانية «بعض المؤشرات في اتجاه تحريك الفعل السياسي، على الأقل استجابة للمطالب المتزايدة بضرورة إعادة الاعتبار للحريات السياسية والإعلامية، خصوصاً من طرف منافسيه في الرئاسيات (عبد العالي حساني شريف ويوسف أوشيش)». وأضاف: «كما يمكن أن يتحرك الرئيس لتصحيح الاختلالات التي ظهرت في عمل بعض الهيئات الدستورية مثل السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات ومرصد المجتمع المدني والمجلس الأعلى للشباب». وقد يحرص على «توسيع التمثيل في الحكومة ليشمل أطيافاً سياسية محسوبة حالياً على المعارضة مثل حركة مجتمع السلم وجبهة القوى الاشتراكية، غير أن هذا يبقى متوقفاً على موقف هذه الأحزاب». في المقابل، لا يتوقع بوهادف أن يحدث اختراق كبير في المسائل السياسية، «فالرئيس يبدو راضياً عن الإصلاحات التي قام بها في ولايته الأولى، كما أن حالة الموت السريري التي تعانيها الساحة السياسية في البلاد لن تكون عامل ضغط على تبون في ولايته الثانية للمضي في إصلاحات أعمق». ولفت إلى أن «هناك المعطى الأهم في المسألة، وهو طموح الهامش المتاح للرئيس في صنع القرار السياسي الداخلي ومكانة الفاعلين الآخرين في تقرير وطني «والتخطيط معاً» للمستقبل، خلال خطاب القسم، ما يعني نظرياً الرغبة في شراكة في الخيارات مع ما وصفها بالقوى الحية، فإن الأمر ما زال غير واضح في المضمون والغايات، خصوصاً أن التأثيرات السياسية للانتخابات الرئاسية الأخيرة أظهرت الحاجة إلى إصلاح سياسي يعيد

تبون خلال أدائه اليمين الدستورية في الجزائر، 17 سبتمبر 2024 (حمزة زابت/الأناضول)

> عبد الله بوهادف: الرئيس يبدو راضياً عن ولايته الأولى

طاولة الرئيس تبون في ولايته الثانية الحالية، خصوصاً أن المنجز الذي تحقق في الولاية الأولى ما زال غير مكتمل في تقدير البعض، أو لم تنعكس تأثيراته الإيجابية على الاقتصاد الداخلي والوضع المعيشي للجزائريين بعد. وإذا كان جزء من هذا البطء ناتج عن الأخطاء والمشكلات التي ورثها تبون، وما اعتبره في خطابات سابقة، وجود مقاومة من لوبيات ومجموعات المصالح، فإن جزءاً آخر مرتبط في الوقت نفسه بمشكلات في طريقة التسيير والتعثر في اختيار الوزراء وسرعة تغييرهم وعدم الاستقرار على تصور واحد.

واعتبر الخبير الجزائري في الشؤون الاقتصادية سيف الدين قداش أن تبون يواجه رهانات اقتصادية وسياسية معقّدة، خصوصاً على الصعيد الاقتصادي. وأوضح في حديث لـ«العربي الجديد» أن «أبرز التحديات هي في تنويع مصادر الدخل بعيداً عن الاعتماد على المحروقات والموارد الطبيعية، وتعزيز الاستثمار المحلي والأجنبي، مع التركيز على تطوير قطاعات الزراعة والصناعة ونقل التكنولوجية وتحسين مناخ الأعمال، إلى جانب مراجعة التشريعات ومكافحة البيروقراطية المرتبطة بالجهاز الإداري الموازي الذي لا يطبق تعليمات الحكومة، أو ينفذها بشكل أعرج». وأشار إلى أن «محاربة الفساد تُعد أيضاً من الأولويات لتحفيز النمو المستدام للاقتصاد الوطني، فضلاً عن السير بالسرعة القصوى، لأن كشف الحساب بشأن التزامات الرئيس سيبدأ عامي 2026 و2027، إذ وعد بالوصول إلى ناتج قومي بـ400 مليار دولار». ولفت قداش إلى أنه ستتعين على تبون في ولايته الثانية «معالجة اختلالات ومشاكل التجارة الخارجية التي أصبحت جهازاً بيروقراطياً موازياً يهدد السلم المجتمعي ويحرم المواطن من سلع جد جوهرية». كما سيتعيّن على تبون، وفق قداش، «إبداء مرونة وفاعلية أكبر من خلال إدماج الإنتاج الوطني الذي يغطي الاستهلاك المحلي ثم الحد من الاستيراد تدريجياً بأساليب أخرى، منها الضرائب والخدمات والتعقيدات الإدارية مع توفير ميكانيزمات لحماية المستهلك المحلي من رداءة الإنتاج الوطني».

في سياق التحديات القائمة، كان لافتاً عدم تطرق تبون إلى تصوراته لإدارة القضايا الإقليمية والعلاقات الدولية للجزائر في الولاية الثانية، وهذا يعني أنه فضّل عدم توجيه أي رسائل سياسية إلى الأطراف الشريكة للجزائر سياسياً أو جغرافياً.

وفي هذا السياق، رأى الكاتب الجزائري والمحلل السياسي عمار سيفة، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «الشق الدبلوماسي والسياسة الخارجية يجب أن يحظيا بتقييم بكل موضوعية، إذ إن هناك عدياً من المربعات بقيت شاغرة للسياسة الخارجية، وهو مؤسف إذ بقيت الجزائر تتفرج على العديد من الملفات منها ذات البعد الإقليمي في الساحل الأفريقي والليبي ومعطيات أخرى». وشدّد سيفة على أن ما هو مطلوب من تبون في ولايته الثانية «هو بلورة مفاهيم متجدّدة لرسم السياسة الجزائرية في ظل تشنج العلاقات مع العديد من الدول التي لها شراكة تقليدية على غرار فرنسا وإسبانيا وبعض الدول من المجموعة الأوروبية، بالإضافة إلى ضرورة إعادة ترتيب أوراقها وفتح قنوات جديدة لكشف وتشخيص مجمل القضايا ذات الخلاف خصوصاً مع فرنسا وإسبانيا».

واعتبر أن المطلوب أيضاً «الذهاب إلى تغليب البراغماتية ومصالح الجزائر، إذ إن كل هذه التشنجات تضع الجزائر في حيز العزلة، خصوصاً في ما يدور في الساحة الدولية، وهناك العديد من القضايا التي يجب أن تحرك الجزائر فيها المياه الراكدة كالملف الليبي والساحل الأفريقي».

وافق ملك الأردن عبدالله الثاني، أمس الأربعاء، على تشكيلة حكومة جعفر حسان، التي ضمّت عدداً كبيراً من الوزراء السابقين، وسط ترقب لعلاقتها مع البرلمان والذي يشكّل حزب جبهة العمل الإسلامي حوالي 22% من أعضائه

أيمن الصفدي ثابت في «الخارجية»

حكومة الوزراء السابقين في الأردن

عمّان ـ **أنور الزيادات**

أصدر العاهل الأردني عبد الله الثاني، أمس الأربعاء، موافقته على تشكيل الحكومة الأردنية الجديدة برئاسة جعفر حسان، الذي كُلّف بتشكيل الحكومة بعد استقالة حكومة بشر الخصاونة، الأحد الماضي، في إجراء دستوري إثر الانتخابات التشريعية التي شهدتها المملكة في 10 سبتمبر/أيلول الحالي. وجاءت تشكيلة حكومة حسان، التي تضم 32 وزيراً، من بينهم حسان رئيساً للوزراء ووزير للدفاع، في جزء كبير منها بحلّة قديمة، مع 22 وزيراً سابقاً، أكثر من نصفهم من حكومة الخصاونة، وسط تصوّر عام بأن برنامج الحكومة الجديدة يعدّ بمثابة استمرارية لسابقتها.

وفي اختلاف عن الحكومات السابقة، جرى في الحكومة الجديدة تعيين نائب واحد لرئيسها، هو وزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي، الذي حافظ أيضاً على وزارته، فيما ارتفع عدد الوزراء إلى 32 بعدما كان 27 وزيراً في حكومة الخصاونة. وشهدت الحكومة الجديدة انضمام الأمينين العامين لحزبي الميثاق وتقدم، محمد المومني، الذي بات يشغل منصب وزير الاتصال الحكومي، والدكتور خالد البكار وزيرا للعمل، كما اختير يزن شديفات، من حزب الميثاق، وزيراً للشباب.

وأعيد 22 وزيراً سابقاً إلى تشكيلة الحكومة الجديدة، 14 منهم ممن خدموا في حكومة بشر الخصاونة. وشهدت حكومة حسان دخول ثلاثة نواب من البرلمان السابق إليها، وهم: عبد المنعم العودات (وزير الشؤون السياسية والبرلمانية)، يزن الشديفات، وخير أبو صعيليك (وزير دولة لتطوير القطاع العام). وضمّت الحكومة الأردنية الجديدة، خمس وزيرات، من بينهن نانسي نمروقة وزيرة دولةٍ للشؤون الخارجية، فيما تسلّم تسعة وزراء حقائبهم الوزارية للمرة الأولى، من بينهم عبد الحكيم العتوم وزيراً للمالية. واحتفظ مازن عبدالله هلال الفراية، بقيادة وزارة الداخلية.

ورأى رئيس الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، خالد شنيكات، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن الطريقة التي تمّ بها تشكيل حكومة حسان، أظهرت أنها ليست سوى استمرارية للحكومات السابقة، فهي استخدمت ذات الأسلوب في تسمية الوزراء، حيث قام رئيس الحكومة المكلّف بالتواصل مع الكتل الحزبية، للحديث فقط في الخطوط العامة للسياسة الحكومية، فحتى الأحزاب التي أعلنت أن لديها برنامج عمل، ردّ عليها حسان بالقول إن الحكومة لديها برنامجها، ما يبين برأيه أنه خلال هذه المرحلة، لن تكون هناك حكومة برلمانية فهي تأتي استمراراً للمراحل السابقة، واختباراً لكيفية تصرف مجلس النواب الجديد. وحول علاقة الحكومة بالبرلمان، رأى أنه سيكون هناك نمطان: الأول يستند إلى الغالبية التي ستعمل في ذات نمط علاقة مجلس النواب السابق بالحكومة أي بتأييد جميع قراراتها، وهؤلاء النواب أغلبهم من الدوائر المحلية ومن خلفيات اجتماعية عشائرية، فيما النمط الآخر سيحدّده حزب جبهة العمل الإسلامي الذي يشكّل حوالي 22% من أعضاء البرلمان، وهؤلاء سيُفعّلون أدوات الرقابة لديهم في ضوء ما حصلوا عليه من أصوات شعبية، لضمان مصداقيتهم أمام ناخبيهم، حيث سيكون لهم دور في النقاشات والتشريع.

وأضاف شنيكات: «لا نعلم مدى الانضباط الحزبي لأعضاء حزبي إرادة والميثاق، وهل سيصوت نواب كل منهما بصفتهما حزبا واحدا أم بحسب كل قضية، فالحزب لا يملك سلطة قانونية على الدوائر المحلية لفصل أي نائب وإلغاء عضويته من المجلس، عكس النواب الحزبيين الفائزين على القوائم العامة، حيث يعتبر المقعد للحزب وليس للنائب (41 مقعداً).

وحول سياسة الحكومة المستقبلية، اعتبر رئيس الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، أنه مع عدم تبدل قيادتي وزارتي الخارجية والداخلية، لن يكون هناك تغير سياسي كبير على الصعيدين الداخلي والخارجي، فالحكومة الجديدة تحافظ على الشخصيات ذاتها، ما يعني أن برنامجها لن يكون مختلفاً عن برامج سابقاتها.

وأوضح أن التغيرات التي طرأت على الوجوه الوزارية في حكومة حسان، لم تمسّ الوزارات الحاسمة والسيادية والأساسية، مستبعداً حصول تغيّر أيضاً في الأداء الاقتصادي «فرئيس الحكومة بشكل وبآخر، مرتبط بالنهج الاقتصادي الحالي في الدولة، وبالتالي فإن أي تعديل في الأداء لن يكون كبيراً». وأشار إلى أن حجم المديونية الكبير والضخم لا يعطي الحكومة مساحة للعمل بشكل مغاير، ويبقى التحدي أمامها، برأيه، «كيف ستتصرف خارج الصندوق، وقد تعتمد على الضرائب والرسوم لزيادة إيراداتها المالية في ضوء تراجع الإيرادات العامة». ولفت شنيكات إلى أن السياسة الخارجية معلنة، وهي من صلاحيات الملك، ووزير الخارجية يقوم بدور تنفيذي أكثر مما هو راسم وصانع سياسة.

بدوره، اعتبر الصحافي المختص في الشأن البرلماني، جهاد المنسي، لـ«العربي الجديد»، أن لقاء رئيس الحكومة مع الأحزاب الممثلة في مجلس النواب كان لقاء تعارف أكثر مما هو تشاوري، وقد خرجت الأحزاب لتؤكد أن اللقاء لم يتطرق إلى تشكيلة الحكومة، مضيفاً أن المرحلة الحالية بعيدة كل البعد عن أن تشهد تشاوراً مع الأحزاب للدخول في التشكيلة الحكومية. ويعني ذلك برأيه، أن الدولة تسير تدريجياً، متوقعاً أن تشارك الأحزاب في الحكومة عندما تصل نسبة الأعضاء الحزبيين الناجحين على القائمة العامة، إلى 65%. وأوضح أن الحكومة تضم عدداً من الحزبيين لكن اختيارهم جاء لإمكاناتهم المهنية. وأوضح أن الوزارات السيادية بقيت بدون تغيير، معتبراً أن رئيس الحكومة يرغب بالاستقرار في المرحلة المقبلة، على أن نذهب لاحقاً إلى أكثر من تعديل حكومي محتمل، بعد تبيان مكامن الضعف. ورأى أن تشكيلة الحكومة والتغيرات التي طاولتها تشير إلى تركيز نسبي على الجانب الاقتصادي، وهو ما شدّد عليه كتاب التكليف الملكي.

وكان حسان أشار في ردٍّ رفعه إلى العاهل الأردني على كتاب التكليف، إلى التزامه بتنفيذ برامج التحديث والتطوير مشروعاً للدَولة، والمضي في مشروع التحديث الشامل، بمساراته الثلاثة السياسية والاقتصادية والإدارية. وأكد أن حكومته ستعمل على تلمس أولويات المواطنين واحتياجاتهم مع شرح السياسات العامة وتوضيح القرارات. كما ستحرص الحكومة وفق حسان على علاقة تعاون أساسها الدستور مع مجلس الأمة (البرلمان) والأحزاب، فضلاً عن العمل على تقديم كل الدعم لتعزيز صمود الفلسطينيين.

جعفر حسان في أبوظبي، مارس 2024 (رويترز)

5 وزيرات من بينهن نانسي نمروقة وزيرة دولة للشؤون الخارجية

أبرز الأسماء

ضمّت الحكومة الأردنية الجديدة، برئاسة جعفر حسان عدداً من الوزراء الجدد والسابقين. ومن الوزراء: بسام سمير شحادة التلهوني لوزارة العدل، عزمي محمود مفلح محافظة وزيراً للتربية والتعليم ووزيراً للتعليم العالي والبحث العلمي، وفراس الهواري وزيراً للصحة. ومن النساء، زينة طوقان وزيرة للتخطيط والتعاون الدولي، ولينا مظهر حسن عناب وزيرة للسياحة والآثار، ووسام وليد توفيق التهتموني وزيرة للنقل.

متابعة

صواريخ كورية شمالية جديدة

للمرة الثانية في غضون أسبوع، أطلقت كوريا الشمالية عدداً من الصواريخ باتجاه البحر، فيما رأى خبراء أن هذا الأمر قد يكون مرتبطاً بتصدير أسلحة لروسيا

واصلت كوريا الشمالية استعراض قوتها العسكرية مع تصاعد التوترات مع الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية واليابان، مطلقة صواريخ بالستية، للمرة الثانية في أسبوع، باتجاه البحر. وتأتي عمليات الإطلاق بعد عرض كوريا الشمالية، الجمعة الماضي، مشهداً نادراً من منشأة تم بناؤها لتخصيب اليورانيوم المستخدم في صناعة القنابل النووية، حيث دعا الزعيم كيم جونغ أون إلى التوسع السريع في برنامج الأسلحة النووية.

ونفذت كوريا الشمالية المسلحة نووياً العشرات من عمليات إطلاق الصواريخ هذا العام. ومن المحتمل أن تكون هذه التدريبات مرتبطة بتزويد بيونغ يانغ المفترض ذخائر وصواريخ لموسكو من أجل حربها في أوكرانيا، بحسب خبراء. ويتهم الغربيون بيونغ يانغ بتزويد موسكو بالأسلحة، وهو ما ينفيه النظام الكوري الشمالي.

وقالت رئاسة الأركان المشتركة الكورية الجنوبية، في بيان أمس الأربعاء، إنها «رصدت، و(بصدد) تحليل عدد من الصواريخ البالستية قصيرة المدى التي أطلقت باتجاه الشمال الشرقي». وأضافت: «تحسباً لعمليات إطلاق أخرى، عززت قواتنا المسلّحة مراقبتها ويقظتها، بينما تتبادل المعلومات من كثب» مع حلفائها اليابانيين والأميركيين. وأُطلقت الصواريخ من منطقة كايشون في شمال بيونغ يانغ، وقطعت مسافة 400 كيلومتر، بحسب الجيش الكوري الجنوبي. ودانت هيئة الأركان المشتركة في بيانها «إطلاق كوريا الشمالية صواريخ»، محذرة من أن هذه التجربة الصاروخية «تشكل استفزازاً واضحاً يهدد بشكل خطر السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية».

بدورها، أعلنت طوكيو أنها رصدت إطلاق هذه الصواريخ. وأشار خفر السواحل الياباني، في بيان، إلى أنه رصد سقوط صاروخ في البحر. وطلب خفر السواحل «من السفن الانتباه إلى المعلومات التي تصل إليها، وفي حالة رؤية مقذوفات تسقط، عدم الاقتراب منها، بل إبلاغ خفر السواحل بذلك». وأشار وزير الدفاع الياباني مينورو كيهارا، في تصريح صحافي، إلى أن الصواريخ «يبدو أنها سقطت في السواحل الشرقية للبر الرئيسي لكوريا الشمالية» خارج المياه اليابانية.

وسبق لكوريا الشمالية أن أطلقت الخميس الماضي باتجاه البحر عدداً من الصواريخ البالستية القصيرة المدى، بحسب سيول. وكانت تلك أول تجربة صاروخية كبيرة منذ مطلع يوليو/تموز الماضي. وأكدت وكالة الأنباء الكورية الشمالية، الخميس الماضي، أن عملية الإطلاق كانت اختباراً «لطراز جديد من قاذفة الصواريخ المتعددة من عيار 600 ملم» وأشرف عليها كيم. وعلاوة على ذلك، أرسلت كوريا الشمالية 5 آلاف بالون تقريباً محملة بالنفايات باتّجاه الجنوب منذ مايو/أيار الماضي. ورداً على ذلك، أعادت سيول إطلاق الشعارات الدعائية عبر مكبرات الصوت عند الحدود وعلّقت العمل باتفاق عسكري أبرم في 2018 لخفض التوتر بين الجيشين. كما استأنفت التدريبات بالذخيرة الحية في الجزر الحدودية وبالقرب من المنطقة الحدودية منزوعة السلاح.

وعززت كوريا الشمالية في الفترة الأخيرة علاقاتها العسكرية مع روسيا، بينما قام الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بزيارة إلى بيونغ يانغ في يونيو/حزيران الماضي، وقّع خلالها معاهدة للدفاع المشترك مع كيم. كما زار الأمين العام لمجلس الأمن الروسي سيرغي شويغو بيونغ يانغ الأسبوع الماضي، والتقى الزعيم الكوري الشمالي، بحسب وسائل إعلام رسمية في بيونغ يانغ. ويعتقد خبراء منذ فترة طويلة أن روسيا تنشر صواريخ كورية شمالية في أوكرانيا. واستند تقرير جديد لمركز «أبحاث التسلح في النزاعات»، الأسبوع الماضي، إلى تحليلات لحطام صواريخ لإظهار «أن صواريخ مصنعة هذا العام في كوريا الشمالية يتم استخدامها في أوكرانيا». ورأى رئيس جامعة الدراسات الكورية الشمالية في سيول يانغ مو-جين، في تصريح لوكالة فرانس برس، أنه «نظراً لاندلاع الحرب في أوكرانيا وزيارة شويغو الأخيرة لكوريا الشمالية، قد تكون عمليات إطلاق الصواريخ الأخيرة مرتبطة بصادرات (مستقبلية) للأسلحة إلى روسيا». وأضاف أن عملية الإطلاق قد تهدف أيضاً إلى «بث القلق بين سكان كوريا الجنوبية، بالتوازي مع إطلاق بالونات محمّلة بالنفايات أخيراً».

(العربي الجديد، فرانس برس، أسوشييتد برس)

- إسرائيل التي لحست بعملية اليوم عقول البعض حتى ظنّوها إلهاً، هي ذاتها التي فشلت فشلاً ذريعاً في السابع من أكتوبر، وغارقة حتى أذنيها في غزة منذ قرابة العام بلا خلاص، ولم تستطع استعادة أسراها ولا القضاء على المقاومة.

- إذا لم يتم الغزو البري، فهذا يعني أن تفجير «البيجر» حصل من دون سبب، ولما كان لكل عمل سبب، فهذا يعني أن حزب الله كان على وشك اكتشاف العملية، فاستعجلت إسرائيل بعملية التفجير. الأمور ستتوضح أكثر خلال الـ24 ساعة المقبلة.

- اعترف جيش الاحتلال بمقتل أربعة جنود (بينهم مجندة) وإصابة آخرين بينهم ثلاثة بجراح خطيرة في رفح يوم أمس نتيجة انفجار عبوة في أحد المباني، أحد القتلى هو نائب قائد سرية في لواء جفعاتي. انتظروا قليلاً وسيبدأون كعادتهم باختراع قصص عجيبة ومضحكة لتبرير مقتلهم وليقولوا بأنهم قتلوا بنيران صديقة... وليس بفضل المقاومة. أتمنى أن لا يكرروا قصة أن دبابتهم قصفتهم عن طريق الخطأ فهذه قصة مكررة ومستهلكة فليفكروا خارج الصندوق مثل أن يقولوا أن المجندة وقعت في حفرة مجار فنزل الجنود لإنقاذها فماتوا الواحد تلو الآخر، فلتكن كذبتهم ممتعة وليست مملة مثل آخر فترة.

- كيف تسعى جمعيات اليسار الإسرائيلية لعرقلة إقالة غالانت واستبداله بساعر؟ إعلان هذا الصباح في صحيفة هآرتس لإثارة غيرة سارة نتنياهو من غيئولا زوجة جدعون ساعر. نص الإعلان: قريباً، السيدة الأولى الجديدة. جاء هذا الإعلان بعد انتشار تقارير تفيد بأن سارة نتنياهو تعارض تعيين ساعر بدلاً من غالانت، وهو ما تسبب في تأخير تعيينه.

- المسجد الأقصى يمر في أيام صعبة جداً وهو مقبل على أخطر أيامه وذروة تهديده الوجودي منذ احتلاله، ستبدأ أخطر الأيام مع مطلع أكتوبر القادم حتى نهايته، بسبب «رأس السنة العبرية» ومجموعة من الأعياد اليهودية التي تحولها الجماعات الإرهابية الصهيونية إلى حملات شرسة للعدوان على الأقصى.

- فرض العقوبات على 16 كياناً وفرداً في السودان، خطوة تدل على جدية المجتمع الدولي في محاسبة مرتكبي جرائم الحرب. هل هذه العقوبات كافية لتحقيق العدالة!